

الاقتصاد



كي لا يكون الرقم وجهة نظر

Issue No. 177 Friday 8 June 2007

العدد 177 # السنة الرابعة عشرة # الجمعة 8 حزيران 2007

بعثة صندوق النقد: سنة انتقالية صعبة والأخطار المالية والضرائب قائمة	2
اقتراح قانون محاكمة الرؤساء والوزراء	3
وعد الانترنت السريع	4
”وعد“ لاعمار الضاحية.. حفاظ على الذاكرة الجماعية والنسيج الاجتماعي	6

هل يكون حزيران بداية الخروج من النفق ام الدخول الى الجحيم؟

مصادر أوروبية: بعد 3 سنوات من الاولوية الدولية للبنان.. إعادة التقويم بدأت سبب الإهتمام الغربي متواصل.. إنقلاب تام بين ظروف القرار الاول.. والآخر



هل يشكل شهر حزيران بداية الخروج من النفق المظلم الذي يعيشه لبنان منذ 3 سنوات ام انه بداية الانتقال الى المرحلة الاصب والاقسى في تاريخه؟

عواصف متواصلة تضرب البلد الصغير، وامراض المنطقة كلها صارت حاضرة فيه وتحول الى مختبر لكل انواع التجارب وكلما ازداد وتوسع حضور الخارج فيه كلما ارتفعت نبرات الحيا والسيادة والاستقلال.

مصادر اوروبية معنية بالاتصالات الجارية تصف لبنان بالبلد الرهينة من قبل الجميع، من يجبه ومن يتمنى له السوء.

وترى ان الاطراف المحلية باتت فاقدة القدرة على المبادرة او استنباط حلول او تنفيذ اجراءات ايلة الى التهمدة بفعل ذهابها بعيدا في رفع سقفها وحجم الارتباط بقوى لا تعتبر لبنان الا ساحة من ساحاتها.

وتعترف المصادر ان رؤيتها للوضع في لبنان كانت سطحية واحادية كما ان تقييمها للوضع المحيط به لم يكن منسجما مع المسار الذي اتخذته التطورات من العراق الى فلسطين مروراً بمحطة حرب تموز الماضي التي شكلت الصدمة الكبرى لا سيما بعد تكريسها موازين جديدة لم يكن احد يتوقعها على الاطلاق، اضافة الى ادخالها اسرائيل في ازمة حكم كانت على الدوام حكراً على العرب وحدهم في هذه البقعة من العالم.

وتعرض المصادر للمشروع الدولي الذي كان في اساس فكرة القرار 1559 وهو تكريس لبنان كبلد يتمتع فيه النفوذ الغربي بغلبة حاسمة تسمح له بالانتعاش الاقتصادي والازدهار من جهة وتحويله نموذجاً تجاه المنطقة المضطربة من جهة اخرى مما يفرض تحوله الى واحة منزوعة السلاح بين اسرائيل وسوريا.

وتؤكد المصادر ان السبب الرئيسي لهذه الفكرة تعد تقاطع مصالح بين الولايات المتحدة الاميركية الساعية لحل مسألة سلاح حزب الله باي ثمن وفرنسا تحديدا الطامحة للعب دور شرق اوسطي اساسه عربي.

وتضيف المصادر الاوروبية المعنية ان 3 سنوات تقريبا من وضع لبنان في راس

الاولويات الدولية والتعاطي مع قضاياها بطريقة غير مسبوقة الا مع اسرائيل نفسها، جعل البعض من اصحاب هذا الحلم يعيدون حساباتهم، لا سيما ان الكثير من التوقعات التي رافقت هذا الحلم قد سقطت على الطريق ومنها الداخلي لجهة تغير موازين القوى لصالح السائرين والمتحالفين مع هذا المشروع خاصة ان هؤلاء قد اوجوا بشكل دائم وقاطع ان اخصامهم سيفيرون رايمهم باسرع من المتوقع مع تغير الظروف او ان قاعدتهم الشعبية ستتقلب ضدّهم لانها غير متماسكة او لان الاعراض التي ستقدم ستشقى الصفوف وهو ما لم يحصل لتاريخه، اما الشق الخارجي الذي كان يفترض به تأمين النجاح للمشروع فهو تحقيق قدر معين من النجاح في العراق يسمح باستخدام هذا البلد منطلقاً للضغط على كل دول الجوار دون استثناءات وليس سوريا لان هذه الاخيرة يفترض بها ان تكون قد اسلمت كل اوراقها ودخلت في الفلك الاميركي على طريقة التسوية الليبية او ان يكون نظامها قد صار في خبر كان.

وتقول المصادر ان حجم المتغيرات التي حصلت في الولايات المتحدة الاميركية وواقع المحافظين الجدد وتقدم الديمقراطيين قد ترك اثارا كبيرة على هذه الخطة كما ان التغيير الذي حصل في فرنسا مع تغير شريك ومشروعه الاستراتيجي للعالم العربي ومجيء ساركوزي ومقارنته المختلفة عن سلفه سواء للمشرق العربي ام لدول الخليج واي بوابة سيسلك لا سيما مع توقيع صفقة الطائرات لقطر بقيمة 16 مليار دولار اميركي، كل هذا قد القى بظله على افاق هذا المشروع وان كان احد اهم اسباب التفكير به لا يزال قائماً وهو نزع سلاح المقاومة اللبنانية واعطاء ضمانات لاسرائيل.

وتقول المصادر ان قضية السلاح الممكن استخدامه ضد اسرائيل ليست مسألة خاضعة للنقاش او التفاوض بل هي لب المشكلة والنواة التي جمعت عليهما المواقف المشتركة وهي التي اباحت تمديد امد الحرب الاخيرة لمدة 33 يوماً ولم تضغط اي دولة لتاريخ اليوم لاقرار وقف لاطلاق النار رغم مضي 11 شهراً على نهاية الاعمال العسكرية ولذا سيبقى الاهتمام بلبنان طالما لم تحل هذه

المسألة مع امكانية تبدل صيغة او طريقة الوصول الى هذا الهدف بالذات.

مصدر دبلوماسي عربي مقيم في العاصمة الفرنسية يؤكد ان روح الاهتمام بلبنان ستبقى ولكن الشكل سيختلف كثيراً لان المعطيات التي انتجت القرار الدولي الاول قد تبدلت تماماً وان القرار الاخير المتعلق بإنشاء المحكمة الدولية يتناقض هدفه بالكامل مع 1559 وان استخدامه سيكون مغايراً ايضاً، لافتاً الى ان ولادة اول قرار في السلسلة ترافق مع قطيعة دولية لسوريا وكلام هادئ حيناً وصاحب احياناً عن تبديل النظام او سقوطه، اما اليوم فعدت دمشق تستقبل زواراً دوليين بشكل يومي وسط تأكيدات متواصلة عن دور اساسي لهذا النظام في الاستقرار من العراق الى فلسطين الى لبنان.

بين المشروع الاصلي وتعديلاته يقف لبنان على مفترق طرق وسط غياب لبناني لاقت على تشكيل بديل محلي قادر. وبين هذا وذاك يشكل شهر حزيران مفصلاً بين دخول الجحيم ام الخروج من النفق.

تماهي

يعيش لبنان منذ سنوات قليلة مرحلة مخاض هي الفاصلة بين الوصاية السورية المجازاة دولياً وبين الوصاية الدولية المباشرة اي المترجمة اميركياً، ولكن على قاعدة العداة للمرحلة السابقة ونفض اليد من كل مسؤولياتها.

وهو يدخل اليوم في مستوى اعظم في هذا المخاض بعد اقرار المحكمة الدولية وان كان البعض من المتابعين الجديين يعتقد ان تاريخ اقرارها هو الحد الفاصل لبدء العد العكسي لكل ما تشهده البلاد منذ صدور القرار 1559.

اين موقع الاقتصاد في كل ما يجري؟ لا بل اين موقع الاقتصاد حتى في زمن الوصاية السابق؟ وكيف ينظر مختلف الفرقاء الى هذه القضية الاساسية؟

لم تحتل القضية الاقتصادية يوماً الاهمية الطبيعية والواقعية لدى مختلف الاطراف السياسية اللبنانية وذلك منذ بدء الحرب الاهلية اللبنانية عام 1975 والسبب ان عوامل تحريك شرائح المجتمع اللبناني باتت بعيدة من الاهتمامات المباشرة معيشياً واجتماعياً حين سيطر العقل السياسي او للدقة الغريزة السياسية والطائفية والمذهبية والمناطقية على المصلحة الاقتصادية المباشرة، فقضية طائفية واحدة تحرك اكثر من كل ازيمات الرغيف او الاجور او الضمان الاجتماعي مجتمعة.

لزم الملف الاقتصادي منذ ما بعد اتفاق الطائف لمن تقدم بالمبادرة لذلك وتعاطت القوى المختلفة وفق قاعدتين: اما المحاصصة او اللامبالاة. ولا تهمم القوى السياسية على اختلافها بهذا "الملف" انتبهه للتسمية الا في اوقات الازمات السياسية التي قد يفيد منها تذكر هذا "الملف" لاطلاق نار سياسي بغلاف اجتماعي ثم يعود كل شئ الى حاله وفور وضع العراك اوزاره يوضع الملف والاهتمام به في الدرج مرة اخرى لان الاولويات تبقى اولويات والقضايا الثانوية تبقى كذلك ايضاً.

اما اليوم وفي مناخات "الاهتمام" الدولي ارتفع عيار التلزم الاقتصادي ليصل بعد تراكم الفشل والعجز عن ادارة شؤون البلد الاقتصادية ووصوله الى حالة من المازق المالي والاقتصادي غير مسبوقة في تاريخه كما بالمقارنة مع غيره من البلدان المشابهة واللافت ان منطلق التلزم صار مدولاً ايضاً حيث تجري المفاوضات على قدم وساق مع صندوق النقد الدولي لادارة برنامج في لبنان مع غياب كامل لكل الاصوات او الفئات المفترض ان تكون معنية بواقع البلاد وبمستقبلها، وتعلم دروس التاريخ والجغرافيا ان الاقتصاد ركن اساسي في بناء مستقبل البلاد ويعلق خبير دولي مشهور له بان المفاوضات الجارية هي اسمها مفاوضات في تاريخ المؤسسات الدولية حيث لا وجود لاراء ضاغطة كما لا وجود اصلاً لرأي رسمي مغاير بل هناك اقتراحات مزبادة على القيمين على مشروع البرنامج نفسه.

وفي هذه القضية تتساوى الموالاة والمعارضة رغم كل الاختلاف في مقاربة ملف التدويل.

حسن مقلد

LIBANON REISEN سفريات لبنان

www.libanon-reisen.net

رحلات مباشرة من بيروت وبدون توقف الى ...

ارمينيا - بريفان / تركيا - أضنا / مصر - استكندرية
السويد - غوتنبيرغ - مالو / ألمانيا - برلين - هانوفر - ميونخ - كولن

Beirut - Tayoune area - Celine centre - 3rd floor

T: 01 . 396777 - 01 . 399184 - Telefax: 01 . 399695

بعثة صندوق النقد زارت بيروت لمراجعة اداء الحكومة الاصلاحية لعام 2007؛ سنة انتقالية صعبة والاحطار المالية والضرائبية قائمة.. ولا بد من دعم سياسي وشعبي

انتهت بعثة صندوق النقد الدولي زيارتها للبنان واصدرت بيانها الختامي الذي سلم للسلطات اللبنانية ومجلس المديرين في الصندوق تمهيداً للموافقة عليه واقراره. وهذا بعض ما جاء فيه:

1- ما بين 14 و18 ايار 2007 زارت بعثة صندوق النقد الدولي بيروت لاجراء مناقشات في سياق مراجعات المادة الرابعة لسنة 2007. وراجعت البعثة ايضا اداء برنامج 2007 الذي شكل اساساً لبرنامج "ايبكا" (برنامج المساعدة الطارئة ما بعد الكوارث) والتوقعات بالنسبة الى ما تبقى من السنة.

2- مع استمرار عدم وجود الاستقرار السياسي والسوق ما تزال سنة 2007 تشكل سنة انتقالية صعبة ستمر لكن الاخطار المالية والضريبية لا تزال قائمة. ويقدم برنامج الاصلاحات الى مؤتمر باريس 3 مخرجاً واعداً لمشكلة الدين والاختلالات المالية، ومن شأن موازنة 2008 كما الاصلاحات الهيكلية التي بدأت في قطاعي الاتصالات والطاقة والقطاع الاجتماعي، ان تشكل المفتاح لتوفير قوة دفع للمرحلة المقبلة. لكن الاستراتيجية لا تخلو من الاخطار، ومن اجل تثبيت الاصلاح والتصحيح على المدى المتوسط من المهم المبادرة الى اجراء عريضة على الاهداف الاصلاحية، ان تكون اولويات الانفاق والسياسة البنوية دأمة لنمو كبير في القطاع الخاص واصلاح المؤسسات من اجل تحسين فاعلية السياسة الموضوعية. ان نجاح البرنامج يتعلق ايضا بالاتفاق الملائم للتعهدات المالية للمناخين.

3- ادارت السلطات بجدارة الضغوط المالية الناجمة عن الصراع مع اسرائيل في تموز 2006. لقد تدخل المصرف المركزي

على الالتزام بتوقعاتها... ويتطلب التزام تلك التوقعات الاستمرار في الضبط المتشدد للانفاق.

6- تبقى الاستراتيجية المالية للحكومة لما تبقى من السنة غير متينة امام الصدمات التي تصيب ثقة الاسواق وتؤخر انفاق اموال المناخين.

7- ان برنامج 2007 هو الخطوة الاولى في مسار طويل من التصحيح والاصلاح المقترح في ورقة الحكومة الى مؤتمر باريس 3. والهدف الاساسي يتمثل في استعادة الدلائل من اجل نمو صلب وتقليص اخطار اي ازمة مالية ناتجة من الدين العام. وتقتصر الاستراتيجية اجراءات مالية تعادل 10 في المئة من الناتج خلال السنوات الخمس المقبلة. وبالتوافق مع التخصصية والدعم المالي والدولي، فان عملية التصحيح ستؤدي الى خفض الدين الحكومي الى ما دون 130 في المئة من الناتج بحلول سنة 2012. ستساهم عملية استعادة الثقة والاصلاحات البنوية على نحو متلازم في تحسين التوقعات بالنسبة الى نمو الناتج. ولتعزيز فرص النجاح، من المهم ان تاتي هذه الاصلاحات متسلسلة بما يتيح للسياسات تقوية كل واحدة منها.

8- فيما تبقى الاستراتيجية الطريق يتضمن الاخطار السياسية، الصدمات التي قد يتعرض لها المناخ الماكرو اقتصادي والشكوك حول مردود الاصلاحات، فضلاً عن الاخطار الناجمة عن عدم الايفاء بالالتزامات المالية التي قد تنتج من الاختلالات الاكثوارية في أنظمة الضمان الرسمية والخاصة وطبيعة التحولات الى صناعات الصحة والتعويضات العائلية، والتكاليف غير المنظورة لاصلاح قطاع الطاقة.

9- ان الصرف المرن والملائم لتعهدات باريس 3 يشكل عاملاً مهماً آخر في هذه الاستراتيجية. لا تزال المفاوضات مع الدول المانحة جارية والبعثة تدعم طلب الحكومة اللبنانية بان يحول المناخون اموالهم من تمويل المشاريع الى دعم الخزينة، او على الاقل ان تتراصف المشاريع مع اولويات الحكومة الاتفاقية.

ارساء اولويات السياسة المالية البنوية لـ 2008:

10- يتصور برنامج باريس 3 دعماً قوياً للتصحيح المالي في 2008. وقد لفظ مشروع موازنة 2007 الاجراءات الضريبية المقترحة لكنه يتطلب المصادقة عليه قبل نهاية 2007. ويلتزم البرنامج كذلك بتصحيحاً على صعيد اسعار المحروقات، وعلى صعيد الانفاق، لا بد من الاستمرار في سياسة ضبط الانفاق، ولكن وكما هو معترف به من السلطات، لا بد من ارساء الاصلاحات في قطاعي الاجتماعي والطاقة بمساعدة البنك الدولي التي ستشكل مدخلاً لاصلاح مستدام. ونجاح الاصلاحات في قطاع الطاقة يتطلب تغييراً متسلسلاً في البنية التحتية وفي مبادرات الحكومة لتفادي زيادة اي مشكلة جديدة. وبشكل التدقيق والمكثفة في صندوق الضمان والتدقيق في مؤسسة الكهرباء خطوات مهمة في هذا المسار.

الدعم الداخلي من اجل الاصلاح والتصحيح عبر حماية الاكثر ضعفاً:

11- لا بد من تحريك الدعم السياسي والشعبي من اجل التزام الاصلاحات والتصحيح على المدى المتوسط. ان دعم المجتمع الدولي يوفر الحوافز للحكومات المتعاقبة للاستمرار في عملية الاصلاح. والهدف الاساسي من هذه الاصلاحات هو تأمين نمو مستدام ولا بد من حماية

القطاعات الاكثر ضعفاً أو هشاشة من خلال شبكات امان اجتماعية فاعلة. وقد شكل هذا الجانب احد دعائم استراتيجية باريس 3 ونشع الحكومة على العمل لارساء برامجها الاجتماعية من خلال الانفاق الاجتماعي واعادة توزيع استهدافاته على نحو افضل. تتناغم الانفاق الحكومي مع اولويات السياسات لتحقيق اهداف النمو:

12- على الصعيد المالي، ان البنية الحالية للانفاق تحتاج الى التوجه نحو خيارات انفاقية اكثر انتاجية.

13- تبقى التخصصية العامل الاهم في كل استراتيجية، ويجب النظر اليها على انها اداة لزيادة النمو. ان تخصصية قطاع الاتصالات سيكون له اثر مباشر على الدين وتالياً يتوقع ان يعزز مناخ الثقة. وهذا يوفر الفرصة من اجل تحرير القطاع وادخال المنافسة تحت رقابة الهيئة الناظمة التي تم تعيينها اخيراً. وتعمل ورقة باريس 3 على هذا القطاع ليكون المساهم الاكبر في الاقتصاد.

14- بدأت الحكومة بطرح المشكلات التي تواجه مناخ الاعمال عبر خفض التكاليف المترتبة على الاستثمارات. لكن الاجراءات المتخذة يجب ان تستكمل باجراءات اخرى لخفض الافادة السياسية في القطاعين العام والخاص. وفي قطاعات عدة، لا يزال الاحتكار يحول دون تحقيق المنافسة ولا بد من العمل على الغائه، ولا بد كذلك من دعم قانون المنافسة بأليات التطبيق.

15- ان الاصلاحات المخطط لها على صعيد ادارة المالية العامة ستساعد في تعزيز فاعلية هذه الاصلاحات. وهي

المطلوبة هي فترة شيعية - سنوية وعندما كانت الكرة مع لاعب آخر غير المناسب كان القرار بتغييرها بدلاً من حملها والتقدم بما لان عنوان الفتنة المطلوبة له اهمية قصوى للبنانية لتطال المنطقة في اطار المواجهة مع "العدو" القديم الجديد.

من هنا قد يكون بات على المعارضة ان تمضي باتجاه "قرار شجاع" جديد وهو فك اعتصامها في وسط بيروت، ان هذا الاعتصام ادى غايته وان لم يصل الى اهدافه الا ان شرف المحاولة يكفي. فلم يعد للاعتصام افاق يتحرك باتجاهه وهو قد يكون مستمراً بفعل التداييع النفسية التي سنترتب على المعارضة في حال اتخذت قراراً بفك الاعتصام لان قد يقرأ البعض تراجعاً او انهزاماً... الا ان المعارضة يجب ان تضع في حسبانها ان هنالك بعض المتضررين من هذا الاعتصام وهؤلاء وان كانوا بالاعثرات وكان مقبولاً في السابق ان يطلب منهم التضحية في سبيل اهداف كبرى الا انه لايجوز الطلب اليهم بالتضحية في سبيل الحفاظ على ماء الوجه.

المعارضة التي طالما تحركت تحت عنوان انها "أم الصبي" مدعوة اليوم لتغليب حناها الامومي على المنطقية الابوية.

مع تعليق



بعد ازمة الصواريخ الكوبية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ظهر في علم السياسة ما اصبح يعرف بسياسة حافة الهاوية التي تتمثل - كما يعبر إسمها - في المضي على طريق موقف سياسي معين بإصرار حتى يقترب الموقف باكملة من الهاوية ويكاد يقع فيها وفي هذه اللحظة الدقيقة فقط يجري اتخاذ موقف اكثر ليونة يعمل على ازالة الازمة أو نزع فتيلها. يبدو للوهلة الاولى ان هذه السياسة تمارسها المعارضة والموالاة في نزاعها على السلطة لكن الامر ليس كذلك اذ ان سياسة حافة الهاوية تفتقر الى تراجع احد الاطراف في اخر لحظة حفاظاً على المصلحة العليا للدولة لكن الاحداث المتعاقبة اظهرت ان طرفاً واحداً يدرك قواعد اللعبة والطرف الاخر مستعد للهاوية... عند استشهاد شهيد المعارضة الاول احمد حمود كان الموقف الحاسم "حتى لو قتلوا منا الف...". وفي 23 كانون الثاني اتخذت المعارضة "القرار الشجاع" وواقفت تحركها بعد ان كاد البلد ان يدخل النفق الاسود. قد يقول البعض ان الموالاة ادت دورها في اللعبة عند استشهاد "الزيادين" ... في الواقع انه الى جانب التحليلات السياسية التي ربطت ذلك الموقف بالتطورات الاقليمية، لا اعتقد انه يجب تغليب ان الجائزة الكبرى

ح.ج.م



اختر البطاقة التي تُعبّر عنك



امرأة أعمال، EUROPA هي بطاقتك. تام، SURF رفيقك الدائمة. بحاجة إلى ملطفة، مستهلك. مثابر، BONIFKA تأسيك تماماً. نينوع الشباب وتختبر لأول مرة. دقيق إلى أهدم حد، لا تريد حسابك المصرفية، التجربة المصرفية، SWING خير. متطلب، تبحث عن المكانة المصرفية أن ينكشف، ZENITH انعكاس لشخصيتك. والجودة هي الخدمات، بطاقة PIAT مصممتان خصيصاً لك. نمشق الإنترنت ومنتاد على طلب بطاقتك دون انتظار على التمشق من خلاله بأمان الرقم 1777 1777-02.

يقدم لك اليوم بنك سويس جنرال في لبنان مجموعة متكاملة من البطاقات المصرفية. مهما كانت شخصيتك، اختر البطاقة التي تناسبك. • متطلب، تبحث عن المكانة المصرفية أن ينكشف، ZENITH انعكاس لشخصيتك. • والجودة هي الخدمات، بطاقة PIAT مصممتان خصيصاً لك. • نمشق الإنترنت ومنتاد على طلب بطاقتك دون انتظار على التمشق من خلاله بأمان الرقم 1777 1777-02.

www.sgbl.com.lb



اقتراح قانون محاكمة الرؤساء والوزراء لم يمهله قسوى لمجلس النواب للنظر في الاتهام وتوضيح صلاحيات لجنة التحقيق



من هنا تشير المصادر الى ان قوى الموالاة تتجه الى محاولة اقرار بعض المشاريع والاقتراحات في المجلس النيابي مع انها فشلت في الدعوة لعقد جلسة نيابية تشريعية عامة لا سيما مع انتهاء العقد العادي الاول في 31 ايار وهي تبحث لا سيما نواب الاكثرية في تقديم عريضة نيابية لفتح دورة استثنائية للمجلس النيابي من اجل عدم تعطيله على حد قول احد نواب الاكثرية. من هنا وانطلاقاً من كل هذه المعطيات فإن المرحلة المقبلة قادمة على استحقاقات كثيرة كما بات معروفاً ويبدو ان نواب المعارضة في لجنة الادارة والعدل ادركوا تماماً حتميات اقتراح غانم الذي يحاول بدوره ان يكون بعيداً عن طريق الاكثرية، كما عن المعارضة لا سيما انه تغيب لفتترات عن الثلاثاء الاكثري مستنداً باقتراحه الى غايات قانونية ودستورية فقط.

هالة الحسيني

العماد اميل لحود، وهذا الاقتراح اذ ان اسبابه غير محددة حتى الآن لا سيما ان لا جلسة تشريعية للمجلس في ظل الانقسام السياسي القائم في البلاد وفي ظل حكومة تعتبرها رئاسة المجلس انما غير شرعية. من هنا تشير هذه المصادر الى ان هناك اتجاهاً لدى قوى المعارضة وهو الحديث الذي يدور في البلاد حالياً الى ان يعهد رئيس الجمهورية الى اعتبار الحكومة الحالية غير شرعية لا سيما بعد المبادرة التي اطلقها بدعوة الفرقاء السياسيين الى التلاقي لتشكيل حكومة وطنية، وهي مبادرة اذ لم تلق اذناً صاغية فإن الاتجاه الى اجراء استشارات نيابية وتشكيل حكومة جديدة واعتبار الحكومة الحالية غير شرعية ثم يطلب من الحكومة الجديدة حل مجلس النواب لانه لم يجتمع خلال دورة عادية حسب الدستور، والدعوة لاجراء انتخابات نيابية مبكرة، وهذا الامر طبعاً سيوضع البلد امام انقسام سياسي حقيقي.

اللجنة تعديلات عليه إلا ان المستغرب هو اعادة طرحه من جديد على ابواب استحقاقات دستورية وسياسية عديدة إلا ان غانم لا يعبر للامر اهمية ويعتبر ان الاقتراح لا علاقة له بالتطورات السياسية القائمة في البلاد، وان الامر هو قانوني دستوري بحث بل هو من اجل تعزيز الحياة الديموقراطية وتاهيلها، وكذلك ترسيخ دولة القانون وتعزيز مبدأ المساواة بين المسؤول والمواطن واستلزام مبدأ الشفافية في كل عمل عام، وان الاقتراح براهه ليس له اي غايات سياسية اما عن عدم اكتمال النصاب فالامر يتعلق بالاوضاع الراهنة، مع العلم ان الاقتراح ادرج على جدول اعمال الجلسة قبل الظروف الامنية الاخيرة ولم يكتمل نصاب المهم ووفق مصادر نيابية مطلعة، فإنها ترتبط بين الحديث عن تشكيل حكومة جديدة من قبل رئيس الجمهورية

هي من ابرز ما تضمنه الاقتراح في خط ازالة العراقيل من طريق مسار الملاحقة والمحاكمة. وكذلك اكد الاقتراح على توضيح صلاحيات لجنة التحقيق في شأن الاشخاص الذين يظهر التحقيق تدخلهم او اشتراكهم في الجرم، كذلك لحظ الاقتراح النص على ان ابلاغ النواب طلب الاتهام وجواب الشخص المطلوب اتهامه يتم وفق آلية التبليغ المعتمدة لدى مجلس النواب، وكذلك حسم مسألة الاختصاص في ظل احكام الدستور ووضع حد للجدل حول الاختصاص العائد لكل من المجلس الاعلى والمحاكم العادية وفق احكام المادة 70 من الدستور ان يتهم رؤساء الحكومة والوزراء لارتكابهم المخيبة العظمى او لاخلالهم بالموجبات المترتبة عليهم والمتصلة مباشرة بمهامهم. وكان النائب غانم قد درس الاقتراح في وقت سابق من هذه السنة وادخلت

وضع النصوص القانونية موضع التطبيق الفعلي، ويعتبر الاقتراح ان القانون المتعلق باصول المحاكمات امام المجلس الاعلى والصادر في 18 اب 1990 لم يات خالياً من بعض الشوائب والعقبات لا سيما في آلية عمل لجنة التحقيق النيابية التي لا ترتبط مهمتها بمهلة محددة او ان بعض الاحكام الواردة في القانون غير دقيقة كاختصاص المجلس الاعلى. ولذلك يعتبر غانم ان الاقتراح اعاد النظر ببعض القواعد المشبته في القانون المتعلق باصول المحاكمة امام المجلس الاعلى بغية جعلها منسجمة مع احكام الدستور او منسجمة بالطابع العملي الضامن بسهولة تطبيقها. وما يميز الاقتراح هو تحديد مهلة قسوى لتعيين جلسة مجلس النواب للنظر في طلب الاتهام دون الاحالة الى لجنة التحقيق اذا كانت المعطيات المتوفرة تمكنه من ذلك، وهذه العلامة الجديدة

لم تغلج لجنة الادارة والعدل على مدى اسبوعين في درس ومناقشة اقتراح قانون يتعلق بالمجلس الاعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء عملاً باحكام المادة 80 من الدستور، والمقدم من رئيس اللجنة النائب روبري غانم، وذلك بسبب عدم اكتمال النصاب، وبالتالي بسبب اعتراضات نيابية ابرزها من نواب المعارضة اعضاء اللجنة على هذا الاقتراح التي لا ترى مبرراً لدرسه ومناقشته في الوقت الراهن، اذ تتساءل عن مغزى طرحه في هذه الظروف الدقيقة ومع اقتراب انتخابات رئاسة الجمهورية في ايلول المقبل، واقتراب نهاية رئيس الجمهورية العماد اميل لحود. والاقتراح يهدف الى تمكين المؤسسات المخولة محاسبة رجال الحكم من ممارسة دورها المرسوم في الدستور بطريقة عملية خالية من العقبات والشوائب التي تحول دون

المفوضية الأوروبية تطرح مع الأحزاب برنامج تنمية المساواة بين النمو وتنمية المناطق.. وخلق شبكة امان

يسمح بزيادة عائدات الدولة. ويجب أن يتم الإصلاح الريفي وإدارة الدين العام بشكل يحول دون تجدد نمو هذا الأخير. كما يجب أن يترافق سياسة نقدية تهدف الى مكافحة التضخم وتخفيض معدلات الفائدة. وعلى صعيد قطاعي، أعرب المشاركون عن اقتناعهم بأنه من المستحسن للاقتصاد اللبناني ان يكون لديه صناعة أكثر تنوعاً، وخدمات عامة (مياه، كهرباء، اتصالات) خضعت للإصلاح وزراعة أكثر تنافسية. ولقد اتفقوا على أهمية وضع سياسة للتنافس. واتفقوا أيضاً على أن تنوع الاقتصاد وزيادة التنافسية من شأنهما الحد من ضعف الاقتصاد اللبناني حيال الصدمات الخارجية ويسمحان للبنان بالاستفادة بالكامل من اليد العاملة المؤهلة لديه. ولقد اتفق المشاركون على أن حصول توازن في الاقتصاد الكلي هو أحد شروط تنافسية الصناعة. أضيف إلى ذلك، شدوا على ضرورة (أ) الحد من كلفة الصفقات وافتتاح نظام أفضل، والتكثيف بالمقود ووضع آليات أكثر فعالية لحل النزاعات، (ب) ووضع تصميم لتدخل مركز للقطاع العام، مبني على دعم الأبحاث والتنمية والتدريب وإمكانية ولوج أسواق جديدة. فيما يتعلق بإصلاح الخدمات العامة، اتفق المشاركون على ضرورة التطرق إليه بشكل عملي. فاختيار البدائل يجب أن يتم على أساس البحث عن أفضل طريقة لتأمين خدمات فائقة الجودة للمستهلك وبأسعار مقبولة، مع السماح للمشغلين بتحقيق أرباح مقبولة، وتشتمل البدائل على التخصصات العامة من قبل القطاع الخاص، وفي بعض الحالات، تحسين إدارتها من قبل القطاع العام. وفي كل الأحوال، يعود للحكومة ان تضع للقطاع المعني السياسات العامة والإطار المؤسسي، ولا يتدخل القطاع الخاص إلا عند القيام بالعمليات النهائية. ويجب أن تجري عمليات التخصص بشكل شفاف ومنفتح وأن تسبقها إجراءات من شأنها أن تضمن وجود تنافس بين المشغلين من القطاع الخاص. في ما يتعلق بالزراعة، ركز المشاركون على الدور المحوري لهذا القطاع في تحسين الأوضاع المعيشية لبناء الريف، في حماية البيئة والحد من النزوح الريفي والهجرة، ولقد ابرزوا ضرورة (أ) التوصل إلى اتفاق على خطة إنمائية زراعية وريفية وتنفيذها

ب دعوة من بعثة المفوضية الأوروبية في بيروت، التقى ممثلون عن الأحزاب السياسية اللبنانية الممثلة في البرلمان وعن الجمعيات المهنية، وخبراء اقتصاد مستقلون، للتداول في مستقبل لبنان من المستويين الاقتصادي والاجتماعي. وأدار الجلسات منسق من المنتدى الأوروبي المتوسطي لمعادن العلوم الاقتصادية (FEMISE). وكان هدف المنتدى وضع رؤية مشتركة للسياسات الاقتصادية والاجتماعية التي من شأنها ان تعود بالفائدة على كل لبنان. ولقد توصل المشاركون، مجتمعين، إلى تحديد مثل هذه الرؤية. وأطلق المشاركون حواراً بناءً حول رؤية عامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في لبنان، ومعالجة مشكلة الدين العام، والنمو، ودور قطاع الخدمات والصناعة والزراعة في الاقتصاد اللبناني، وايضاً حول موضوع السياسة الاجتماعية، وتنمية المناطق والتقارب بينها، وجرى التوافق على النقاط التالية: أثار المشاركون اعتماد رؤية بشأن السياسات الاقتصادية والاجتماعية تركز بشكل متساو على النمو الاقتصادي والإنصاف وتنمية المناطق والتقارب بينها، وشدوا على ضرورة ان يستفيد كل المواطنين من منافع النمو، وخلصت هذه الرؤية إلى ضرورة تقييم السياسات الاقتصادية لدى وضعها، ليس على مستوى مساهمتها في النمو فحسب، إنما أيضاً على أساس ما تستحدثه من فرص عمل، وعلى مساهمتها في الحد من الفقر وفي مساعدة المناطق الفقيرة على اللحاق بالمناطق التي تتمتع بركيزة اقتصادية قوية. ولقد اعترف المشاركون بأن الاقتصاد اللبناني يجب ان ينمو ليكون مستداماً ولكي يخلق فرص عمل في القطاعات الانتاجية ويحد من الهجرة ويستخدم أهم رصيده لديه إلا وهو الشعب اللبناني. ولكي يتحقق هذا الأمر، من المهم اتخاذ تدابير تعيد الثقة في المستقبل، مما يسمح للاعبين الاقتصاديين بان يضعوا لهم تصوراً واضحاً ومن المستقل. وتتضمن هذه التدابير الحد من عبء الدين العام، وهذا يتحقق من جهة، باستعمال الاموال التي قدمت للجهات المانحة في مؤتمر باريس 3، ومن جهة أخرى، بإزالة النفقات غير المجدية وإعادة هيكلة النظام الريفي بطريقة منصفة وبشكل

ب) إنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات تكون مهمتها تحديد توجهات هذه الخطة وتنفيذها، (ج) زيادة دعم الحكومة لمصلحة الأبحاث العلمية الزراعية بشكل ملموس، (د) وإيلاء اهتمام خاص لجمعيات المنتجين وللتعاونيات (هـ) تأمين دعم مالي للقطاع وتعزيز دور مؤسسة كفاءات لتحفيز التكيف السريع مع تطورات الأسواق بالترزامن مع ترشيد الدعم المالي، (و) واستكمال المسح الميداني للأراضي اللبنانية كافة على وتيرة سريعة بالترزامن مع وضع خطط لاستعمال الأراضي على أفضل وجه. لقد أظهر المشاركون توافقاً كبيراً على أهمية إحداث تقارب على المستويين الاجتماعي والمناطقي لتحقيق الاستقرار والازدهار في لبنان على الامد البعيد. واعتبروا ان مخططا توجيهيا لاستعمال الأراضي اللبنانية يشكل مرجعاً مفيداً لسياسات الاستثمار العام واستعمال الأراضي وأداة لترشيد استعمال الموارد ولتعزيز التضامن الوطني. ولتحقيق أهداف إجتماعية أكثر طموحاً، اتفق المشاركون على (أ) ضرورة تقييم السياسات الاقتصادية بحسب تأثيرها على النمو وعلى الإنصاف معاً (ب) ضرورة تحسين الخدمات الاجتماعية (التعليم، الصحة، معالجة المياه الميئنة، معالجة النفايات الصلبة...) وتأمينها للجميع (ج) أهمية تأمين شبكات امان إجتماعي تشمل الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي الواجب إصلاحه وتحويلات مالية لأكثر المحتاجين، وربما أيضاً صندوق ضمان البطالة وضمان الشيخوخة. ويجب إنشاء هذه الشبكات من دون فرض كلفة فائضة على الخزينة العامة وبمشاركة المجتمع المدني. ولتحقيق التقارب بين المناطق، شدد المشاركون على أهمية اللامركزية الإدارية لأنها تسمح لبناء المناطق بان يمسكوا أكثر بزمام مستقبلهم في إطار الخطط الوطنية للتنمية. وعرضوا فكرة جمع الهيئات المحلية (البلديات) عند اقتضاء وتوفر الإمكانيات لذلك، والسماح لها بان تتمثل في هيئة مناسبة على المستوى الوطني. كما اقترحوا أيضاً وسائل بديلة لمساعدة المناطق الريفية، لا سيما إنشاء مناطق اقتصادية واعتماد أشكال جديدة من السياحة والقيام بنشاطات اقتصادية أخرى فعالة، وباستثمارات عامة وخاصة تركز على معايير موضوعية.



من اليمين: الطوني فرنان وجاد نعيمة والنقيب محمد العليكي وزينب مقلد نور الدين ومريم شريم

تماشياً مع سياستها الهادفة الى الحفاظ على بيئة نظيفة ودعم مشاريع بيئية فاعلة، قامت شركة سوكلين ش.م.ل بالمساهمة مع جمعية «نداء الارض» دعماً لمشروعها الرائد في فرز النفايات في منطقة عربصالييم في جنوب لبنان والذي تطبقه منذ نحو ١٢ عاماً. يقوم المشروع على فرز النفايات من المصدر، ما يساهم في إعادة تدوير الورق والبلاستيك والزجاج، وتحويل المواد العضوية الى أسمدة.

إرهابان



التفكير والعوز وإنعدام الأمل بالحياة بكرامة في كيان كانتونات الطوائف والمال السياسي، فبات الإنتماء إلى من يدفع المال ومن ينصب نفسه ناطقاً باسم الله والمدافع عن الطائفة على حساب الوطن كل الوطن. دون أن يعني ذلك، على الإطلاق، عدم مسؤولية من إختار الإرهاب طريقاً ونمطاً له في الحياة بل ما حاول قوله هناك أسباباً تغذي الإرهاب.

بوضوح، لا طهر في الكلمة، مكتوبة منطوقة أو كلاهما معاً، فإما أن تخرج من طهي الأرض مفتسلة، بوعد أن الإنسان حراً جميل وإما أن تخرج من وحل الأرض متسخة بممارسات سياسية - اقتصادية - اجتماعية تغذي عوامل عدم الإنتماء إلى الوطن وتزيد من التفكير والبؤس بإختصار تغذي عوامل الإرهاب. وهي بذلك مشاركة في فعل الإرهاب عدو الإنسان على إمتداد أرض الإنسان.

لئن كان الإرهاب الذي نشاهده يوماً في العراق وبتنا نعيشه اليوم في لبنان هو من فعل الإرهابيين إلا أن وجهه الآخر، أي أحد مسبباته، هو الظلم والتفكير والممارس يومياً، وبالتالي نعيش "إرهابان" في لبنان - والعالم - إرهاب "فتح الإسلام" والمنظمات الإرهابية وإرهاب الممارسات السياسية - الاقتصادية - الاجتماعية للسلطة اللبنانية، على مر العهود، التي لا تتذكر عكار وجرود الضنية والبقاع وغيرها من المناطق المحرومة إلا بالبيانات الوزارية التي تؤكد على ضرورة التنمية الاجتماعية والإنماء المتوازن أما الممارسة فهي نقيض لما تحملته الثمارين الإنشائية للبيانات الوزارية والتصريحات السياسية التي تزيد من حدة الشحن الطائفي والمذهبي.

لا نجانب الصواب إن قلنا أن الغاء الطائفية السياسية كنظام حكم في لبنان يعزز الإنتماء إلى الوطن وأن تطبيق، في الوقت نفسه، تنمية اجتماعية في جميع المناطق اللبنانية على قدم المساواة هما احد اشكال إستراتيجية محاربة الإرهاب، من شأنهما أن يعززا مناعة وطنية تلتف أي فعل إرهابي، لا أن تكون حاضنة للإرهاب والإرهابيين، ممارسة سياسية تحاكم المجرمين ولا ترحمهم من السجن بعفو عام.

فهل تكون الأحداث التي يشهدها لبنان منها للسلطة السياسية، محتمة، موالاة و"معارضة" إلى أن أحد أسس محاربة الإرهاب هي معاملة المواطنين كمواطنين وليس كرعايا طوائف إن أفرج عن مجرم من طائفة ما وجب الإفراج عن مجرم من طائفة أخرى تحت ذريعة عدم الإخلال بالتوازن الطائفي؟ وأن أحد أشكال مجاربة الإرهاب، أيضاً، تكون سياسة اقتصادية - اجتماعية عادلة. إنه سؤال برسم كل السياسيين في لبنان والجواب يكون بالممارسة وليس بالشعارات جواب يكون بعيداً كل البعد عن إستغلال ما حدث في لبنان لتصفية حسابات سياسية ضيقة على حساب الوطن.

ربيع أنور

قبل إن "الحكي مش مثل الشوف" هذا قبل إختراع التلفزيون وإنتشار الفضائيات التي عبرها نعرف ما يجري من أحداث في جميع أنحاء العالم وتحديداً، ما يهمني في الوطن العربي، العمليات الإنتحارية التي نشاهدها في العراق. ففي كل مرة نشاهد هكذا عمليات يذهب ضحيتها الأطفال والنساء والإبرياء يستوفقنا سؤال: هل يمكن أن يصل الأمر بالإنسان إلى حد تفجير نفسه في ساحات مكتظة بالإبرياء؟ ينهني الخبر ونعود إلى حياتنا اليومية المعتادة. ولكن منظمة "فتح الإسلام" الإرهابية فرضت علينا أن نعيش ما كنا نشاهده عبر الفضائيات في العراق أن نعيشه في لبنان وبات الإرهاب المتفجر أمراً واقعا والسؤال إن إمكان أن يقدم إنسان على تفجير نفسه بات حقيقة عشناها، حقيقة مقلقة تهدد أمن الوطن والمواطنين.

من الحقيقة المقلقة التي عشناها ونعيشها صار السؤال: ما هو سبب الإرهاب الذي يذهب ضحيتها الأبرياء؟ والجواب أكثر صعوبة من السؤال نفسه لتعدد عناصر الإجابة وتفضلها على بعضها البعض، ولكثرة التقارير والدراسات حول الإرهاب والمنظمات الإرهابية وكيفية عملها التي باتت تهدد الإنسان أينما وجد. وبعض الدراسات تعيد ظاهرة الإرهاب إما إلى الدين وإما إلى منطقة معينة من العالم أو كلاهما معاً أذاك يبدو، بحسب تلك الدراسات، أن سكان تلك المنطقة من العالم هم بطبيعتهم "إرهابيون". والمقلق أن لا موقف واضح من رجال الدين حول تلك الأعمال التي تبرر قتل الإنسان باسم الدين. لسنا بوارد مناقشة فكرة إن كان سكان منطقة ما بعينها "إرهابيون" وسبب سكوت رجال الدين عن تلك الظاهرة الإرهابية، بل نحاول مقارنة ظاهرة الإرهاب، وتحديداً في لبنان مع "فتح الإسلام"، من باب آخر على قاعدة عدم عزل عناصر الإرهاب عن بعضها البعض.

فالملفت سرعة تفلفل "فتح الإسلام" في مناطق محددة من لبنان وانتشارها من تلك المناطق إلى مناطق أخرى، ومن المعروف تاريخياً أن المناطق التي إنطلقت منها "فتح الإسلام" تان تحت وطأة الظلم والحرمان والتفكير وإنعدام فرص العمل بسبب سياسات الحكومات اللبنانية على مر العهود، التي ما زالت مستمرة في سياسة تهميش وإفقار مناطق لا تتذكرها السلطة السياسية في لبنان إلا بالمناسبات الإنتخابية فيمن عليها من هذا التيار السياسي أو ذاك ببعض قروش لا تغني من جوع ولا تسمن، وبعد إنتهاء موسم الإنتخابات النيابية يعود الحال على ما كان عليه، عدا الشحن الطائفي والمذهبي. هذا الواقع حقيقة يومية يعيشها أبناء تلك المناطق، وهي بذلك، أي يفعل الممارسات السياسية غير العادلة للسلطة السياسية، شكلت تربة خصبة للإرهاب والمنظمات الإرهابية التي إتخذت من الدين قناعاً لإرهابها مفيدة إلى أقصى الدرجات من

وعد الانترنت السريع يتحقق بعد تأخير لسنوات.. وبتعارفات مرتفعة المرحلة الأولى ستطال 9 سنترالات.. وتوسيع الخدمات جغرافياً ينتظر 2008



وقد جاءت هذه الخطوة متأخرة وبتعارفات عالية، إن اشترك الانترنت عندنا، بحسب حقيقة، صعب وبطيء وبالتالي لا يلي الاحتياجات المطلوبة. عازياً التأخير إلى الظروف التي تمر بها البلاد وإلى الفوضى الإدارية وسوء التنفيذ للمشاريع وعدم المتابعة غير أنه يعتبر أنه بوجود تقنية DSL يصبح العمل التجاري والمالي أيسر وأسرع بين لبنان والخارج، كما أن طريقة العمل بين المؤسسات والمواطنين تصبح أسهل وأفضل.

واعتبر حقيقة أن تأخرنا في اعتماد هذه التقنية امر غير مبرر، خصوصاً أن دولاً كثيرة قد سبقتنا إليها. ورأى أنه لا بد من إعادة النظر بالتعريفات المرتفعة للانترنت في لبنان. إذ ليس لدينا تعرفه مقبولة دولياً. وهي أعلى مما هو متعارف عليه عالمياً. وإذا قارنا بين التعريفات المقترحة وبين تلك المعمول بها في الدول الغربية والدول العربية المجاورة كالبحرين والامارات لاستطعنا لمس الفارق. حيث تبلغ تعرفتنا الضعفين وأحياناً أكثر مقارنة مع التعريفات في الدول الأخرى. ففي الامارات على سبيل المثال، يقول حقيقة، التعرفه تبلغ ثلث مقدار التعرفه في لبنان. وهم يوضون عن الاسعار المخفضة باستقطاب كثافة المشتركين.

واعتبر ان الخدمة الجديدة يجب ان تشجع المواطنين على استعمالها من خلال تعرفتها المنخفضة وجودتها. لافتاً الى ان كثافة المستخدمين امر ضروري للتعويض عن انخفاض التعرفه من جهة وتطوير الشبكات من جهة أخرى. فهذه الشبكات مهما بلغت من تطور فإنها تحتاج كل عدة سنوات الى تحديث لتواكب التطور السريع في عالم الانترنت والاتصالات.

حقيقة اشار الى ان اعتماد ال DSL يحمل من الفوائد الاقتصادية الكثير بما يعود بالنمو على الاقتصاد، لكن ذلك رهين بإقبال المشتركين على اعتماد هذه الخدمة والا فلن تحقق النتيجة المرجوة. رئيس نقابة الصناعات الغذائية جورج نصر، من جهته قال ان الاتصالات هي عنصر يدخل في اكلاف الانتاج الى جانب المحروقات والبيد العاملة وغيرها من الامور. وان الصناعي اليوم يحتاج أكثر من أي وقت مضى الى شبكة اتصالات تمكنه من الاتصال بمزوديه بالمواد الأولية وبزبائنه بسرعة وسهولة. وإذا كانت التعرفه المنخفضة للاتصالات تسهم في خفض الكلفة بنسب ضئيلة غير انها وبالنظر الى مجمل الحسابات امر مفيد وجيد ومحفز للانفتاح.

اسعار خدمة DSL

اما التعريفات المقترحة لخدمة DSL فهي على الشكل التالي:

- 23.9 دولار شهرياً لكل 2GB - 128 Kbps
- 33.9 دولار شهرياً لكل 3GB - 256 Kbps
- 46.9 دولار شهرياً لكل 4GB - 512 Kbps
- 76.9 دولار شهرياً لكل 5GB - 1Mbps

مع زيادة 10 ميجابايت (Mbps) يدفع 33 سنتاً، أي لكل ميجابايت (GB) زيادة يدفع دولار أميركي.

نشير الى ان هذا المشروع الذي يعتبر تعاون بين الدولة والقطاع سيشرف على تنظيمه الهيئة الناظمة للاتصالات، فيما تلعب الدولة من خلال اوجيرو دور مزود الانترنت. بينما الهيئة الناظمة للاتصالات تقوم بعملية الرقابة على مشروع DSL. ان خدمة DSL سوف يكون لها انعكاساً ايجابياً للناحية الاقتصادية او بالنسبة للأفراد لكن ايجابيتها الحقيقية وفوائدها الفعلية تشتت تعرفات محفزة للاستعمال وتطور دائم لشبكات الاتصال.

أيوب خداج

بعد تأخير غير مبرر، وبعد الاطاحة بعود متكررة، انطلقت المرحلة الأولى لخدمة الانترنت السريع المعروفة بال DSL وهي اختصار لـ Digital Subscriber Line وجاء ذلك بعد انتظار طويل لخدمة كان يفترض بها ان تكون متوفرة منذ عدة سنوات في بلد كان السباق في مجال الاتصالات في العالم العربي. ولم يعد اليوم كذلك بسبب ظروفه السياسية ومشاكله الادارية التي تعيق اي تقدم في اي مجال. وكيف اذا علمنا ان لبنان هو رئيس المنظمة العربية لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وهو ايضا عضو المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الاتصالات العرب.

المرحلة الأولى لخدمة DSL ستطلق من 9 سنترالات في بيروت وصيدا وزحلة، طرابلس وجونية. على ان يتوسع نطاق العمل جغرافياً من بيروت الكبرى الى المحافظات فالاقضية ويتوقع مع بداية العام 2008 ان يكون 60 سنترالاً قد تم تجهيزها لاستقبال هذه الخدمة. الامر الذي يغطي 90% من خطوط الهاتف في لبنان.

فوائد الانترنت السريع

المدير التنفيذي لشركة IDM المتخصصة في خدمات الانترنت مروان شماس قال للاعمار والاقتصاد ان ميزة خدمة الانترنت السريع (DSL) تكمن في امكانية استخدام الخطوط الهاتفية نفسها التي تستعمل حالياً للاتصال بشبكة الانترنت او لاجراء المكالمات الهاتفية، بعد تركيب Modem خاص بال DSL يقوم بفصل الخطوط الهاتفية الى قسمين، واحد يعمل على ذبذبات منخفضة وآخر يعمل على ذبذبات عالية. مما يتيح استخدام نفس الخط لاستعمال الانترنت واجراء المكالمات الهاتفية.

شماس رأى ان الاسعار المقترحة للاستخدام الشخصي مخفضة لانه لم يعد هناك من حاجة الى اضافة كلفة استعمال الانترنت على فاتورة الهاتف. فالحال الادنى للكلفة على الشركة تقارب 23 دولاراً شهرياً مقابل سرعة تقدر بـ 122 ميجابايت، ويرتفع تبعاً للسرعة المطلوبة من

"Our greatest glory is not in never falling but in rising everytime we fall."
Confucius

Arab Lebanese Insurance Group
www.alig.com.lb

ALIG

اخبار مصرفية ومالية



مصرف لبنان يعدّل قرار التسهيلات الأساسي للمصارف والمؤسسات المالية

اصدر مصرف لبنان في تاريخ 8/5/2007 قرارا وسيطا رقمه 9595 عدّل بموجب القرار الاساسي الرقم 6116 الصادر في تاريخ 7/3/1996 المتعلق بالتسهيلات الممكن ان يمنحها مصرف لبنان للمصارف والمؤسسات المالية. ومما فيه: يمكن خلال مهلة اقصاها 30/6/2008، افادة المصارف او المؤسسات المالية من قروض بشروط ميسرة (..) لتغطية 60% من القيمة الاستبدالية للابنية والتجهيزات المتضررة بشكل مباشر من حرب تموز 2006 على لبنان والعائدة لعملائها اللبنانيين المدنيين وذلك وفقا للشروط وللأصول الآتية:

- ان يكون المستفيدون من العملاء اللبنانيين المدنيين الذين تعرضوا لاضرار مادية مباشرة في الابنية والتجهيزات ادت واقعا او قانونا الى تعذر متابعة اعمالهم والى عدم امكان تسديد ديونهم الممنوحة قبل تاريخ 31/7/2006.

- ان تقدّر المصارف او المؤسسات المالية المعنية، على مسؤوليتها، قيمة الاضرار المادية المباشرة اللاحقة بالمباني والتجهيزات (..) والقيمة الاستبدالية للابنية والتجهيزات بعد تخفيضها اي بتسهيلات او اعفاءات او تعويضات او منح، في حال وجدت، سبق وان استفاد منها العميل من اي جهة كانت بعد حرب تموز 2006 ونتيجة لها.

وتنحصر القيمة الاستبدالية بإعادة الوضع الى ما كان عليه قبل حرب تموز 2006 بحيث لا تشمل اي تحسينات او توسيعات او اضافات.

- ان تقدم كل من المصارف او المؤسسات المالية المعنية طلبا شاملا الى مصرف لبنان مرافقا بدراسة مفعلة عن وضع كل من عملائها المتضررين ولائحة باسمائهم من دون اي استثناء تتضمن قيمة القرض المنوي منحه لاي منهم او تبريرا لاسباب عدم منح اي منهم قرضا بالاستناد الى احكام هذه المادة.

ويحدد المجلس المركزي على ضوء هذا الطلب قيمة القرض بشروط ميسرة الذي سيمنح للمصارف او المؤسسات المالية المعنية.

- ان تتحقق لجنة الرقابة على المصارف واثنتان من شركات تدقيق الحسابات الكبرى، تبنتهما المصارف او المؤسسات المالية المعنية على مسؤوليتها، من توفر الشروط المنصوص عليها في البندين (1) و(2) من المقطع اولا من سلامة الوضع القانوني للعملاء ومن امكان متابعة اعمالهم في حال استفادتهم من احكام هذه المادة.

- ان يمنح العميل المتضرر قرضا بنسبة 80 في المئة من القيمة الاستبدالية للابنية والتجهيزات المحتسبة وفقا للبند (2) من المقطع اولا هذا على ان تقل نسبة القرض الممنوح بالقيمة اللبنانية عن 60 في المئة من هذه القيمة.

- تعفي المصارف او المؤسسات المالية المعنية العميل من جزء من القرض موضوع البند (5) من المقطع اولا ما يوازي نسبة 60 في المئة على الاقل، اصلا وفائدة، من القيمة الاستبدالية للابنية والتجهيزات محتسبة وفقا لما ورد اعلاه ومن دون اي مقابل من العميل، بحيث يصبح رصيد الدين المتوجب على العميل يوازي 20 في المئة من هذه القيمة على الاكثر، تحتسب الفوائد على هذا الرصيد بحيث لا تتعدى الفائدة والمصاريف والعمولات من اي نوع كانت الكلفة التمولية (Cost of Funds) زائدا 3%.

- ان يبدأ العميل بإعادة البناء والتجهيز بمهلة اقصاها سنة من تاريخ موافقة المجلس المركزي لمصرف لبنان على منح القروض بشروط ميسرة للمصارف او المؤسسات المالية المعنية.

- ان يتعهد العميل بتحمل نسبة 20 في المئة من القيمة الاستبدالية للابنية والتجهيزات وبإتمام اعمال اعادة البناء والتجهيز على نفقته الخاصة وعلى مسؤوليته الشخصية وبالتنازل عن اي تعويضات او مساعدات او منح قد يحصل عليها لاحقا من اي جهة كانت وذلك لمصلحة مصرف لبنان والمصارف والمؤسسات المالية المعنية كل بحسب نسبة دينه.

- ان تعيد المصارف او المؤسسات المالية المعنية تقسيط ارصدة القروض كافة غير القابلة للتسديد نتيجة لاضرار المباشرة لحرب تموز 2006 والتي تكون سبق ومنحتها للعميل المتضرر قبل تاريخ 31/7/2006 وذلك وفقا لبرنامج تسديد جديد يتم الاتفاق عليه مع العميل.

- ان تحتسب الفوائد المطبقة على رصيد القرض المعاد تقسيطه موضوع البند (9) من المقطع اولا على ان لا تتعدى الفائدة والمصاريف والعمولات من اي نوع كانت الكلفة التمولية (Cost of Funds) زائدا 3%.

- ان تستثمر المصارف او المؤسسات المالية المعنية القروض الممنوحة من مصرف لبنان بشروط ميسرة في سندات خزينة يتم الاكتتاب بها في السوق الاولية. وفي حال عدم اصدار سندات خزينة، يجوز توظيف هذه القروض في حسابات او عمليات او اوراق مالية يوافق عليها المجلس المركزي. وتشكل اي من هذه التوظيفات الضمانات الكافية والمطلوبة للقروض الممنوحة بشروط ميسرة شرط ان يقبل بها وبسببها المجلس المركزي.

- ان يتم تمويل اعادة اعمال البناء والتجهيز بشكل نسبي ومتزامن من مختلف مصادر التمويل المعنية المحددة في هذه المادة (مصرف لبنان، المصارف او المؤسسات المالية، العملاء المتضررون).

- ان تتم اعادة الفوائد الناتجة عن الجزء غير المستعمل من القرض الميسر الي مصرف لبنان.

الصناعة .. الحلقة الرابعة من ملف انضمام لبنان الى منظمة التجارة العالمية

عبود: وزارة الاقتصاد تفسر القوانين بما يتيح التهرب من الاجراءات الوقائية

جلاد: التعريفات الجمركية خفضت قبل اونها.. ولا دراسات عن جدوى الانضمام

بقيود سياسية واقتصادية ومالية لسنوات طويلة مقبلة أما اذا اعترضت المعارضة فيكون الرد انها تريد تعطيل البلد واعتراضها يعود لاسباب سياسية واذا اعترضت المرجعيات الاقتصادية تكون طرف سياسي غير فعال ويجوز تجاهله... نحن امام منطلق لا يريد سوى سماع صدى لصوته ورغم ذلك ستستمر "الاعمار والاقتصاد" في رفع الصوت الاخر، ومن هذه الاصوات صوت رئيس جمعية الصناعيين اللبنانيين فادي عبود ورئيس جمعية التنمية الاجتماعية ايم جلال للوقوف عند راييهما في انضمام لبنان الى منظمة التجارة العالمية.

حسن مرّوه

مختلف القطاعات المعنية بشكل مباشر بنتائج خطوة كبيرة مثل الانضمام الى المنظمة ولم يعر اهمية لكل الجمعيات المدنية التي تحاول ايصال صوتها المعترض على مثل هذا الانضمام... ان توضح احدى المنظمات ان دعوتها للمشاركة في التحضيرات للانضمام الى المنظمة انما كان الهدف منه هو اخذ الصور وليس الراء... لكن في لبنان السياسة هي الهدف وطالما لم يعلن اي طرف سياسي فعال معارضته يعني "ماشي الحال" لكن الوزير لم يوضح ما معنى طرف سياسي فعال، هل ينحصر هذا التصنيف على قوى الاكثريّة او ينسحب الى قوى الاقلية وهنا نسال هل سمع احد لراي المعارضة عندما اقرت ورقة باريس 3 وربطت لبنان

"شعار جمعية الصناعيين اللبنانيين" بتحت لبنان؟ حب صناعتو"، يجدر تغييره الى "بتحت لبنان؟ حب مواطنيه". هذا ما يراه وزير الاقتصاد سامي حداد ان "همه" الاول هو المواطن اللبناني! ويعتبر "ان المستهلكين، بمن فيهم الشرائح الاجتماعية الدنيا، سيكونون اول المستفيدين من هذه الخطوة - انضمام لبنان الى منظمة التجارة- التي ستؤدي الى تدني اسعار السلع بشكل عام، نتيجة فتح الاسواق وتحرير التجارة" ويقول "ان سياسة الحكومة الحالية والحكومات السابقة والمتعاقبة هي الانضمام الى منظمة التجارة، ولم يعلن اي طرف سياسي فاعل في البلد رفضه لهذه الخطوة. لكن الوزير لم يعر اهمية لراء القيميين على



عبود

يقول رئيس جمعية الصناعيين اللبنانيين فادي عبود حول جهوية القطاع الصناعي لاستحقاق الانضمام الى منظمة التجارة العالمية ان لبنان لا يملك رفاهية الخيار وفي المبدأ نحن مع الانفتاح على العالم لكن المشكلة اننا لم نحضر انفسنا بعد بطريقة كافية ونشكر الله ان هنالك فترة سماح جيدة معطاة من قبل المنظمة فضلا عن وجود قانون "حماية الانتاج الوطني" والذي صدر من مجلس النواب والذي كان سنه احد الشروط التي وضعتها المنظمة للسماح للبنان بالانضمام ان فكرة المنظمة ليست زيادة البطالة والهجرة كما يفضل البعض في لبنان. ويضيف عبود ان لبنان العضو المراقب في المنظمة منذ فترة طويلة والساعي بقوة لهذا الانضمام لم يقدم مسؤولوه على اي خطوة لتدعيم صناعته مثل تأمين طاقة رخيصة سواء باستخدام الغاز او جعل تعرفه الكهرباء شبيهة بتلك الموجودة في البلدان المجاورة. المشكلة الحقيقية ان لبنان لا يستفيد حتى من ما يتاح له من وسائل قانونية يحمي بها قطاعاته حتى تلك التي تنص عليها الاتفاقيات المختلفة فأتفاقيات "التيسير" العربية دليل ساطع على غياب الدولة عن حماية منتجاتها فالاجراء الحمائي الوحيد الذي قامت به كان عبر وضع قيود على استيراد البسراميك لكن جاء هذا الاجراء متأخرا فأغلق المصنع اللبناني المنتج لهذه السلعة. حتى هذا الاجراء التيسير ترى وزارة الصناعة انه وضع من خارج القانون.



فادي عبود

ويرى ان مثل هذا القرار يرفض وجود صناعات تحتاج لطاقة مكثفة يعني رفض وجود اي صناعة ومثل هذا القرار يحتاج الى تشريع من مجلس النواب.

ويختتم نحن في القطاع الصناعي نرى بوضوح ان الغاية الاساسية لوزارة الاقتصاد والتجارة هي تعزيز الاستيراد الى لبنان فنحن ليس لدينا مشكلة خارجية مع انضمام لبنان لمنظمة التجارة ان المشكلة داخلية ففي لبنان بوضع في مرافق 7 تعرفات مختلفة على البضائع واكثر من 80% من الرسوم الجمركية موضوعة على تلك السلع التي لا تصنع في لبنان. مع ازالة لكل الرسوم الجمركية على السلع التي تصنع في لبنان. لبنان حاضر للانضمام الى المنظمة لكن الذي يفتقده هو سياسة اقتصادية صديقة للقطاعات الانتاجية وسياسة تنفذ الاتفاقيات واصدار بعض التثريعات الجديدة.

جلاد

يرى رئيس جمعية التنمية الاجتماعية ايم جلال ان لبنان اتخذ خطوات كثيرة على صعيد فتح اسواقه امام السلع الاجنبية قبل ان يطلب منه ذلك، فالتخفيضات الجمركية الشهيرة في عام 2000 التي خفضت بموجبهما التعريفات الجمركية الى 5% وصفر% باستثناء بعض المواد، كانت خاطئة ونتج عن عدم درس النتائج المترتبة عن هذا القرار الكثير من المشاكل على مستوى الصناعة، لان لبنان لم يكن مستعدا لخطوة من هذا النوع وكان الوزير الراحل بيار الجميل



ايم جلال

نحن نستورد حوالي 80% من سلعتنا ونصدر 20%. لذلك ليس من مصلحتنا مثل هذا الانضمام خاصة في ظل الموجة الجديدة التي تقول ان استيراد الكثير من السلع لا معنى له، مثل الالبان والاجبان التي تساهم في استهلاك الطاقة وتزيد تعاطم ظاهرة الاحتباس الحراري".

اذا كان الانضمام الى منظمة التجارة العالمية لا يخدم المجتمع اللبناني فلماذا الحكومة، التي تمثل مصالح المجتمع، تسعى اليه؟

يجيب جلال "ان المسؤولين في الحكومة هم موظفون سابقون في البنك الدولي وصندوق النقد واصبحوا في لبنان رؤساء حكومة ووزراء وهم ينطلقون من منطلق ايدولوجي عقائدي وليس من منطلق المصلحة العامة للبنان، وتلك العقائد لم تثبت نجاحها، وعند مراجعة المسؤولين يتجاوب بعضهم وبعضهم الاخر لا يتجاوب؛ مروان حمادة من القسم الاول" ان تجاوب معنا واعترف ان قرار العام 2000 لم يكن مدرسا وكان كارثيا اما الوزير حداد فهو من القسم الثاني فلدنيه توجهه الخاص وغير مستعد للاستماع لاصوات اخرى".

لبنان يتعرض حاليا لضغوطات كبيرة للدخول الى منظمة التجارة العالمية رغم محاولة الاجراء عكس ذلك، وما محاولة السفير الاميركي ربط المساعدات الاميركية بتسريع الخصخصة الا نموذجاً للمصالح التي تحاول الدول الاستفادة منها عند فتح الاسواق امام شركاتها العملاقة.



Sogecap Liban Compagnie d'Assurance-vie et d'Investissement



Filiale de SOCIÉTÉ GÉNÉRALE DE BANQUE AU LIBAN

مؤسسة "جهاد البناء الخيرية" تبدأ مشروع إعادة إعمار الضاحية "وعد" تسعى للحفاظ على الذاكرة الجماعية والنسيج الاجتماعي



أطلقت مؤسسة جهاد البناء مشروع "وعد" لإعادة إعمار الضاحية الجنوبية خلال حفل أقيم في مبنى بلدية حارة حريك بحضور رؤساء بلديات الضاحية (برج البراجنة، الغبيري، حارة حريك والشياح). كما حضر الحفل عدد من الشخصيات السياسية والنيابية والاجتماعية.

المحروقة والطويلة المسطحة الفارغة التي يمكن للمنظم أن يرسم عليها كما يشاء متطلباً بمفردات مثل التحديث وجودة الحياة، وخلافة".

ويؤكد فياض، وهو من المهندسين المشرفين على المشروع، أن التنظيم المدني للضاحية لا بد أن ينتج مبان قياسية في الطول والعرض والإرتفاع وعدد الطوابق تتناغم مع المباني التي تجاوزها مباشرة، أو تلك الموجودة في الامتدادات المتاخمة، وهكذا...

تشكل الهيئة الاستشارية للمشروع من عدد من مهندسي العمارة وهم: رئيس هيئة المعمارين العرب المهندس رفيف فياض، رئيس قسم العمارة في الجامعة اللبنانية الأميركية المهندس مارون دكاش، الرئيس السابق لقسم الهندسة المعمارية في الجامعة اللبنانية المهندس محمود شرف الدين، رئيس قسم الهندسة المعمارية في الجامعة اللبنانية المهندس جاك خوام، رئيس رابطة المعمارين في نقابة المهندسين بالتواصل مع المالكين والشاغلين. فلا شركات عقارية تنزع ملكيات الناس وترق حقوقهم كما حصل في مناطق أخرى. ولا ضم ولا إفراز جديد يغير النسيج المدني متطلباً بصعوبات التعامل مع الحقوق المتعددة، ومؤدياً بالضرورة إلى تغيير الملكية وتغيير النسيج الاجتماعي.

ليكون تأثيرها في النسيج العام مماثلاً لها. ويتابع "التنظيم المدني يحصر الدمار ويرمم ما يمكن ترميمه، خلافاً لما حصل في أماكن أخرى من بيروت. ويشدد فياض على أهمية الذاكرة الجماعية للناس، فالتنظيم المدني "يحميها ويحفظها لتساهم في وحدة النسيج الاجتماعي وتماسكه". كما أن الذاكرة الجماعية يحسنها الخبر العام في المدينة أو في جزء منها "أي الطرقات والشوارع الرئيسية والفرعية والدروب، والفسحات والمساحات والحدائق".

حسن يوسف

الرؤية الفنية لإعادة الإعمار

يراعي مشروع إعادة إعمار الضاحية الجنوبية مسألة المساحات الخضراء في كل الإحياء (حدائق عامة) وتوحيد التراجعات للابنية ولون الارصفة، فلكل شارع سيكون لون محدد من الارصفة ونوع محدد من الأشجار، فيعض الطرقات سيكون فيها أشجار تحمل زهوراً من اللون الزهري وشوارع أخرى من اللون البنفسجي وهكذا...

ويشدد المشروع على المحافظة على الشوارع الموجودة الرئيسة والداخلية والفرعية، وعلى الممرات الضيقة والدروب المتلوية المتعرجة الموروثة من زمن الزراعة والبساتين، ويقترح ممرات مشجرة للمشاة وللعاشرين بين الأحياء. إضافة إلى المحافظة على العقارات كما كانت عليه وعلى الملكيات العقارية، وعلى الحقوق المثلثة للسكان والموتقة في حرائط الإفراز وفي تقارير اللجان المتخصصة بالتواصل مع المالكين والشاغلين. فلا شركات عقارية تنزع ملكيات الناس وترق حقوقهم كما حصل في مناطق أخرى. ولا ضم ولا إفراز جديد يغير النسيج المدني متطلباً بصعوبات التعامل مع الحقوق المتعددة، ومؤدياً بالضرورة إلى تغيير الملكية وتغيير النسيج الاجتماعي.

الرؤية الاجتماعية للمشروع

واجه مشروع "وعد" قبل ولادته تشكيقاً واسعاً، وتجاوز المشروع مرحلة المخاض وانطلق ميدانياً بعد إنجاز عمليات واسعة من الدراسات الفنية والتقنية والاجتماعية، والشق الأخير كان الحاضر الأول في ذهن المهندسين والخبراء. ويركز مشروع "وعد" على الحفاظ على "الذاكرة الجماعية" لسكان تلك المنطقة، وعن ذلك يقول كبير المعمارين العرب رفيف فياض أن التنظيم المدني المطلوب "بعيد كل البعد عن المفاهيم الجراحية في التنظيم وعن مفاهيم الأرض

. استحداث مواقف للسيارات للمباني التي كانت تعاني من مشاكل بهذا الخصوص إما عبر شراء طوابق سفلية أو استحداث أخرى حيث يمكن من الناحية الهندسية. اعتماد الحوائط المزدوجة تلافياً لمشاكل النش وتوفيراً للطاقة. اعتماد الديجنتيرات التفاضلية وكذلك البرازيل الخاصة لمنع دخول المياه إليها. لحظ أماكن وضع المكيفات ضمن

المردود الاقتصادي

يتوقع أن يشكل بدأ العمل في المشروع فورة اقتصادية أفقية واسعة، فمن ناحية وظف المشروع ما لا يقل عن 400 مهندس من مختلف الاختصاصات، وسيشارك في عملية إعادة الإعمار أكثر من ثلاثين مكتباً متخصصاً في مجال الدروس والتصميم يعملون في ثلاثين مرفعا تشكل المساحة المدمرة في الضاحية. ويسعى المشروع إلى إعطاء الأولوية في كل مراحل العمل إلى الشركات اللبنانية لخاصة بتوريد المواد الأولية والتجهيزات، إضافة إلى التركيز على توظيف العمال اللبنانيين قبل غيرهم.

التصميم المعماري حتى لا تكون هناك عشوائية عند استخدامها كي لا تؤثر على جمالية البناء.

استخدام رخام الفرانيت لمداخل الأبنية والادراج. ويضاف إلى هذه المواصفات، كافة الأعمال اللازمة لناحية العزل للسطوح والحمامات وغيرها، كذلك اعتماد التمديدات الصحية بمواصفات أوروبية معتمدة وتأمين الخزانات اللازمة للمياه المشترك منها والمنفصل لخصوصية كل مسكن مع البئر الارتوازي كذلك اعطاء المباني التي كانت لها مواصفات خاصة ذات المواصفات السابقة مضافة إليها هذه المواصفات.



تقديم نموذج معماري متقدم يعكس رؤية اجتماعية في التنظيم المدني. الالتزام الكامل بالجوانب القانونية. التكامل مع البلديات ولجعات الرسمية. مشاركة المواطنين آراءهم. إزالة الشوائب لمرعاة الجانب الجمالي. مراعاة السلامة العامة. المحافظة على المصالح التجارية للمؤسسات. الابتعاد الكامل عن البروتين الإداري والتعقيدات.

• تقديم نموذج معماري متقدم يعكس رؤية اجتماعية في التنظيم المدني. • الالتزام الكامل بالجوانب القانونية. • التكامل مع البلديات ولجعات الرسمية. • مشاركة المواطنين آراءهم. • إزالة الشوائب لمرعاة الجانب الجمالي. • مراعاة السلامة العامة. • المحافظة على المصالح التجارية للمؤسسات. • الابتعاد الكامل عن البروتين الإداري والتعقيدات.

مواصفات المشروع

يتضمن مشروع "وعد" نوعين من النشاطات الأولى يتعلق بنفس المباني المتضررة، والثاني يتعلق بالمحيط. وفي ما يتعلق بالابنية فإن المشروع يلحظ تحسين نوعية البناء وعصريته، وقد تم اعتماد دفاتر شروط عامة وخاصة موحدة مع مواصفات جيدة لجهة بنية المنشأ تم فيها مراعاة القوانين والأنظمة المرعية الإجراء وكذلك المعايير العالمية المعتمدة في الانشاءات الخرسانية بدءاً من خلطة الباطون الجاهز الإخذ في الاعتبار المحيط الجغرافي والموقع والأرض ونوعية المياه المستعملة للخدمة ومن المواصفات:

• اعتماد نظام الحماية من الزلازل. • اعتماد نظام التاريض للتمديدات الكهربائية. • اعتماد نظام الاطفاء وجهاز الانذار لغرف الكهرباء والسلالم. • تأمين مولد كهرباء لكل مبنى. • تأمين منحدر خاص (لذوي الاحتياجات الخاصة). • اعتماد الباب المزدوج للمصاعد. • ايجاد مناور خاصة للمستودعات ضمن التصميم المعماري لتسهيل عمليات الاطفاء، كذلك مناور خاصة لجميع التمديدات الصحية والكهربائية. • استخدام سخانات خاصة بالمياه معزولة بالبورسلان نظراً لطبيعة المياه وتوفيراً للطاقة.

وفق الصيغة الثانية، يوكل المتضررون إلى مؤسسة جهاد البناء قبض مستحقاتهم من الدولة، وتقوم المؤسسة بإعادة الإعمار كاملة. وبعد استطلاع آراء المتضررين تبين أن معظمهم يفضلون الصيغة الثانية، من هنا كانت انطلاقاً مشروع "وعد" لإعادة إعمار الضاحية.

مهام المشروع

تسهيل مرور السيارات

يلحظ مشروع "وعد" التخفيف من حدة الاكتظاظ السكاني في الضاحية والذي ينعكس سلباً على حركة السير ويطلق غالباً زحمة مرورية خانقة، لذلك تم الاتفاق مع شركة استشارية متخصصة في تنظيم الطرقات لوضع مخطط يتضمن اتجاهات السير ومواقف للمحال التجارية وتوسيع الارصفة.

يؤكد المهندس جشي أن "وعد" هو مشروع من مشاريع مؤسسة جهاد البناء الخيرية، وليست شركة عقارية كما يصور البعض أو مؤسسة تجارية تسعى وراء تعظيم الأرباح، ويحمل مهام "وعد" بأنه

الجهة الممثلة للمالكين المتضررين، ويقوم بإدارة ملف الإعمار نيابة عنهم وفقاً لتكليف قانوني واضح.

وستحمل المشروع إضافة إلى الفارق بين التعويضات والكلفة، كلفة الإدارة بكل تفاصيلها من مهندسين وإداريين وخلافه سيكون كله على عاتق مؤسسة جهاد البناء.

وقد شكل فريق عمل فريق عمل متخصص من مهندسين مشهود لهم في ميدان العمارة على المستويين الوطني والعربي، ومن إداريين أكفاء، والهدف دوماً إنجاز إعادة بناء الضاحية ضمن ضوابط على رأسها الدقة والشفافية والسرعة في العمل إضافة إلى:

• التشدد في جودة مواصفات المباني.

لا شك أن منطقة الضاحية الجنوبية لبيروت نالت الحصاة الأكبر من التدمير الإسرائيلي المنهجي خلال تموز العام الفائت، وهي دفعت ثمن إرادة الرفض والممانعة في وجه مشروع "ترويض" لبنان وصلابة اللبنانيين.

ورغم حجم الدمار الذي تعرضت له أبنائها التخلي عن مقاومتهم، وأصروا على الوقوف إلى جانبها في وجه الغول الذي اجتاحت منطقتهم، ولعل ذلك ما دفع المقاومة عبر مؤسساتها المدنية إلى إطلاق مشروع "وعد" لإعادة إعمار الضاحية والحفاظ على رمزيتها.

ويبدو أن حزب الله يتعاطى مع مشروع إعادة الإعمار من منطلق الوفاء لاهل تلك المنطقة إضافة إلى النظرة العقائدية للموضوع، فالعاملون في المشروع كما يقول مديره العام المهندس حسن جشي يعملون في المشروع بنفس الروحية التي قاوم فيها مجاهدو "الوعد الصادق" العدوان الإسرائيلي.

ويقول جشي "إنه وعد قطعته الأيمن العام السيد حسن نصرالله على نفسه بان تعود الضاحية أجمل مما كانت، ونحن في مشروع وعد نعد الأمين العام كما وعده المجاهدون وصدقوا، بان نكون اليد السمر التي بها نفذ وعد الإعمار".

نشأة "وعد"

أقر القرار رقم 146 الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء التعويضات على متضرري العدوان، لكن كلفة إعادة إعمار الوحدات المدمرة تفوق في الغالب المبالغ المقررة، لا سيما وأن تلك المبالغ لم تلحظ الأقسام المشتركة للمباني المدمرة.

في اجتماع موسع مع المتضررين وبعد التشاور معهم، طرح الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله صيغتين لإعادة الإعمار:

• وفق الصيغة الأولى يقوم المتضررون بالتنسيق فيما بينهم لإدارة عملية إعادة الإعمار، ويتكفل حزب الله بدفع الفارق بين التعويض والكلفة الفعلية في حال كانت أعلى.



7% النمو الاقتصادي المتوقع في 2007

دمشق - الأعمار والاقتصاد
اعلن وزير الاقتصاد السوري عامر لطفى ان بلاده تتوقع في 2007 ارتفاعا في النمو الاقتصادي الذي بلغ 5.1% في 2006 وانخفاضا في التضخم.
وقال لطفى ان "معدل النمو الاقتصادي فاق 4% في عام 2005 و5.1% في 2006"، متوقفا "زيادة ارتفاع هذا المعدل عام 2007 وحتى نهاية الخطة الخمسية العاشرة التي هدفت للوصول الى 7%".
وتتوقع الحكومة نسبة نمو من 5.6% في 2007 لتصل الى 7% مع نهاية الخطة

سورية في المرتبة 20 في تقرير التنافسية لـ "دافوس"

إجمالي الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي والمرتبة 24 في مجال سعر الفائدة المدينة والدائنة والمرتبة 39 في حجم توظيف القطاع الخاص للمرأة، والمرتبة 21 في مجال التحكم بالتوزيع العالمي في الاسواق العالمية.

3.7 مليارات ليرة إيرادات البريد خلال 6 سنوات

سابقاً فقد انتقلت المؤسسة الى مواقع متقدمة في القيمة الاجمالية حيث بلغت قيمة الانتاج المحلي في العام 2001 حدود 325 مليون ليرة وفي العام 2002 نحو 414 مليون ليرة وفي العام 2003 نحو 527 مليون ليرة و 515 مليوناً في العام 2004 وحوالي 600 مليون في العام 2005 و 871 مليون ليرة في العام 2006 وقيمة اجمالية للسنوات المذكورة تقارب 3.5 مليار ليرة.
بينما الناتج الاجمالي فقد كانت قيمته خلال الفترة المذكورة سابقاً بمقدار 7,2 مليار ليرة، اما إيرادات المؤسسة فقد انتقلت من 483 مليون ليرة في العام 2001 الى 940 مليون ليرة في العام 2006 ومجموع الإيرادات للسنوات الست الماضية تزيد على 3.7 مليارات ليرة.

الصادرات الزراعية زادت 7% والاتفاقيات الدولية المحرك الاساسي

قامت سوريا خلال السنوات الماضية بتنفيذ عدد من الاتفاقيات التجارية في اطار سعيها للتحرير التجاري، وتوسيع علاقاتها التجارية مع مختلف دول العالم، حيث تم التوقيع على عدد من اتفاقيات التجارة الثنائية مع القسم الاكبر من الدول العربية ومع عدد من الدول الاخرى. شملت اتفاقيات التعاون الاقتصادي مصر ولبنان عام 2000 والاردن والسعودية والامارات العربية المتحدة والسودان عام 2001، وفي بداية عام 2005 تم إلغاء جميع الرسوم الجمركية المفروضة على السلع المنتجة في دول منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى، اضافة الى اتفاقية التراكة المؤسسة لمنطقة التجارة الحرة الموقعة في دمشق عام 2004 بين سورية وتركيا

اطلاق شركتي العروبة واوريون بروكرز لتداول الاوراق المالية برأسمال 70 مليون ليرة

منح مجلس مفوضي هيئة الاوراق والاسواق المالية الموافقة الاولى على تاسيس شركتي العروبة واوريون بروكرز سورية لتداول الاوراق المالية برأسمال 70 مليون ليرة سورية لكل من الشركتين.
وتقدم شركة اوريون وهي شركة مساهمة مغلقة قيد التأسيس والاستشارات وتحليل ونشر المعلومات المتعلقة بسوق الاوراق المالية وخدمات الوساطة في الاوراق المالية لحسابه ولحساب الغير. كما ترغب شركة العروبة وهي شركة محدودة المسؤولية قيد التأسيس بتقديم الخدمات ذاتها.

سيارة شام تبدأ بتسليم المكتتبين

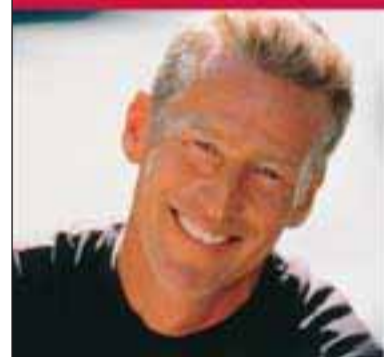
تم تسليم 50 سيارة من نوع شام التي تنتجها الشركة السورية اليرانية لتصنيع السيارات سيامكو وهي ضمن الدفعة الاولى التي بدء التسجيل عليها منذ اوائل شهر اذار الماضي.
وقال وزير الصناعة فؤاد عيسى الجنوبي في تصريح له انه سيتم توزيع جميع السيارات التي اکتتب عليها المواطنين خلال الشهرين القادمين ليبدأ بعدها فتح باب الاکتتاب لتلبية الطلب المتزايد على سيارة شام ميبنا ان الخطة الانتاجية في المعمل ترتفع وتيرتها يوماً بعد يوم بغية تحقيق رغبة اكبر عدد من الراغبين باقتناء السيارة.

من جهته بين وزير النقل يعرب بدر ان وزارته استجابت لطلب وزارة الصناعة بشأن انجاز معاملة تسجيل السيارة في المعمل وعملت على توفير المستلزمات ليمتد المواطنين من استلام سيارته من المعمل جاهزة بأوراقها ولوائحها وتأمينها وذلك بالتنسيق مع وزارة المالية.



تعب؟ إرهاق؟

"شعور أفضل مع ULTIVITE"



• نوعاً من الفيتامينات، المعادن، الأعشاب، مواد طبيعية مضادة للتأكسد ومواد منشطة مثل نبتة الجنسنغ.



فعالية مثبتة علمياً

Ultivite مجموعة فيتامينات مضادة للتأكسد تتميز عن غيرها بالنتائج التالية:

- ✓ تحتوي على أكثر من 40 نوعاً من الفيتامينات والمعادن والأعشاب التي تساعد جسمك اليكمن في (دورة نشاطك).
- ✓ يلاحظ الفرق عادةً من الأسبوع الأول وأحياناً منذ اليوم الأول.
- ✓ تحتوي على مواد غذائية (من الحبوب) طبيعية ملبية ومضادة للتأكسد وعلى فيتامينات منشطة مثل نبتة الجنسنغ.
- ✓ خالية من هيدرات الكربوهيدرات التي يمكن ان يكون مصدرها عندما يعطى بجرعات كبيرة.
- ✓ لا تتسبب زيادة في الوزن.
- ✓ تساعد في تحسين نوعية الشعر والأظفار والبشرة.
- ✓ تقوي الكلى وتنشط وظائف الجسم كافة وإساعات.
- ✓ حبة واحدة يومياً تساعدك على التخلص من التعب والنعاس في الصباح الباكر وتساعدك في النوم بشكل أفضل.
- ✓ خالية من مواد كيميائية صناعية.
- ✓ لذلك نادرًا ما تستلزم معالجة من تناول فيتامينات أخرى أو علاج مبدئية إضافية.
- ✓ يمكن تناولها بشكل آمن يومياً على مدار السنة لكون جسمك في (دورة نشاطك) والتعويض بشكل يومي.



ما هي الفوارق الأساسية بين Ultivite Women, Ultivite Men
لقد طورت كل تركيبة لتتناسب حاجات الفرد الغذائية فالرجال يحتاجون نسبة أكبر من الزنك وأخرى أقل من الفيتامين ب، والحديد، والفسفور. Ultivite Men يعكس هذه الحاجات. سار بايثون وهامان غشيتان تدخلان فقط في تركيبة Ultivite Men لتحسين صحة الوظائف الذكورية وتزيد نسبة الحيوية. يحتوي Ultivite Women على أعشاب تخفف من أعراض ما قبل الحيض أو انقطاع الطمث وتلطف شعوراً بالحيوية (بجانب إنتاج فيتامينات الاستعمال واستشارة اختصاصي في الصحة إن استمرت الأعراض). تلعب هذه التركيبة كذلك بمستوى أعلى من الفيتامين ب والفسفور والحديد لتلبية احتياجات المرأة الغذائية.

رابع فقط في التصديقات.

Pharmaline Licensed by Swiss Australia

pharmaline@malaholding.com | www.pharmaline.com

قطر تشتري ثمانين طائرة إيرباص أي 350 بقيمة 16 مليار دولار

تم بين الشركتين عام 2005 تضمّن حصول القطرية على ستين طائرة.

واستبعد الرئيس التنفيذي لإيرباص لويس غالوا أن يكون لهذه الطلبية علاقة بقرار محتمل من الجانب القطري بشراء حصة في مجموعة الصناعات الجوية والدفاعية (EADS) الشركة الأم لإيرباص نافيا تقارير صحفية أشارت إلى أن العملاء يطلبون تعديلات في طائرات أي 350.

وأوضح غالوا أن العقد يتضمّن شراء ثلاثة طرازات من طائرة أي 350 سعة ما بين 250 إلى 380 راكبا، 20 طائرة أي 350/800 و40 طائرة أي 350/900 و20 طائرة أي 350/1000 وستسلم أول طائرة للقطرية في صيف عام 2013.

وتعتبر طائرة إيرباص أي 350 منافسة لطائرة شركة صناعة الطائرات الأميركية بوينغ 787 ذات المدى الطويل والحجم المتوسط. وقالت شركة الخطوط القطرية أنه مازال من المحتمل أن تشتري من شركة بوينغ عدة طائرات من طراز بوينغ 777.

إلى دمشق لإعادة ربط ما انقطع خلال السنتين الأخيرتين. والمحت المصادر الى وجود مشروع مبادرة فرنسية بالدعوة إلى مؤتمر حوار حول لبنان تحضره دول الجوار العربية والجامعة العربية والاتحاد الأوروبي وإيران.

مصادر دبلوماسية فرنسية قالت ان باريس قررت الانفتاح على جميع القوى السياسية اللبنانية من دون استثناء بما فيها "حزب الله" وبرز هذا الكلام بعد زيارة العماد ميشال عون الى باريس

اندا وقعت الخطوط الجوية القطرية مع شركة صناعة الطائرات الأوروبية إيرباص اتفاقا لشراء ثمانين طائرة إيرباص طراز أي 350 بقيمة 16 مليار دولار.

وذكر التوقيع على الاتفاق في العاصمة الفرنسية باريس بقصر الإليزيه بحضور أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني والرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي. وتشكل هذه الطلبية استبدال لاتفاق



ظهرت علامات "انفتاح" في جدار القطبية الذي بناه الرئيس السابق جاك شيراك. وتشير أوساط فرنسية إلى رسالة لم يعلن عنها، وجهها ساركوزي إلى الرئيس السوري بشار الأسد بمناسبة إعادة انتخابه، وإلى دراسة إرسال مبعوث فرنسي خاص

ويؤكد مصدر أوروبي متابع ان الامير القطري اثار مع ساركوزي العلاقات السورية- الفرنسية وسعي قطر الى كسر باب القطبية بين البلدين وفتح المجال لاعادة التواصل، وصولا الى حل بعض المشكلات العالقة. فضلا عن موقف فرنسا من بعض الفرقاء

البنانيين ويؤكد المصدر نفسه ان ساركوزي قدم اكثر من ايعاء عن تعديل في موقف فرنسا من بعض القضايا العربية، حيث باتت تميل الى توازن اكبر على صعيد المواقف، من بعض الفرقاء اللبنانيين. ومن سوريا ويرصد في هذا الاطار:

افتتح الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي حكمه برعاية صفقة تجارية ضخمة، بلغت قيمتها 16 مليار دولار اميركي، حيث قررت قطر شراء طائرات إيرباص وجرى التوقيع على الاتفاقية في الإليزيه.

الاهمية الكبرى لهذه الصفقة متعددة الجوانب، كما يراها المتابعون، فهي انقذت شركة إيرباص التي كانت تعاني من ازمات مالية ضخمة، وجرى تداول معلومات مفادها ان الشركة قد تضطر الى الاستغناء عن 30 الف موظف من موظفيها في مختلف ارجاء أوروبا، وبالتالي فإن صفقة كهدنة تعتبر انجازا اقتصاديا هاما لساركوزي وتمنحه دورا بارزا اوروبيا وليس فرنسيا فحسب.

ويشير المتابعون الى التبعات السياسية لهذه الصفقة، أولا على صعيد توطيد العلاقات القطرية- الفرنسية لا سيما ان قطر تسعى بشكل واضح لتمتين مكالمتها عربيا، لا سيما في مواجهة المملكة العربية السعودية، ثانيا على صعيد علاقة فرنسا مع حلفاء قطر. وفي هذا المجال

"الواحة" أو "العاصفة الرملية" أو "الخليج الرخيب" ثلاثة سيناريوهات لدول الخليج حتى عام 2025

الاستقرار السياسي أو اللاإستقرار هما المؤثر الأبرز والاستثمار في التعليم التحدي الأكبر

اصلاحه مؤخرًا. سلسلة من الاتفاقات الدولية لدعم المشاريع البحثية تضيف المزيد من الانتعاش في هذه الدول.

المرحلة الثالثة 2020-2025: تصل الإصلاحات السياسية التي بدأت مسيرتها في المرحلة الأولى من هذا السيناريو الى مرحلة التوازن. النموذج الغربي لا يمكن ان "ينقل ويزرع" بشكل مباشر. الا ان الحكومة تولد نماذجها الخاصة بالحكومة بعد فترة من التجربة

ورفع مستوى التواصل مع شعوبها. بعد بحر من التغييرات في الاتجاهات والتعليم، يصبح المتفرجين العرب راغبين في مراكز مالية وهندسية وطبية وعلمية في أوروبا، واسيا وجنوب اميركا. حينها تنشأ دول المجلس على انها دول ابداعية ويتحول العائق الديموغرافي الى اصل على مستوى العالم.

• نمو الناتج المحلي الاجمالي العالمي والسيناريوهات الثلاثة:

في سيناريو "الواحة" تستمر "العولمة" بتوسعا على الرغم من النزاعات الاقليمية في العالم، الا ان الاحتكاكات في اسواق العالم والتي تعود اسبابها الى الاسباب الامنية تعني بان معدل نمو العالم (المقصود هنا النمو الاقتصادي) يتراوح ما بين 3% الى 3.5%. في الجهة المقابلة، اي في سيناريو "عاصفة رملية" بسبب الصدمات النفطية وانعدام الثقة يقل الاندماج التجاري ما يتسبب بتراجع عالمي في الاعوام ما بين 2010 و 2012 وما يتبعه من تباطؤ في النمو العالمي. اما في سيناريو "الخليج الرخيب" يستفيد الاقتصاد العالمي من ارتفاع مستوى العولمة والتناغم التجاري ليصل النمو الى ما يزيد عن 4%.

- اسعار النفط في السيناريوهات الثلاثة: في سيناريو "الواحة" تنجح اوبك في الحفاظ على سعر النفط بحدود 45 دولار/ برميل وفي نهاية عام 2016 وصولا حتى نهاية المرحلة الزمنية الثالثة من هذا السيناريو يبدأ سعر النفط بالارتفاع ليصل الى حدود 100 دولار/ برميل. اما في سيناريو "عاصفة رملية" يؤدي التباطؤ العالمي الى انخفاض في اسعار النفط والذي يعيد سعره الى الارتفاع هو القصف الاميركي لايران ليصل سعر برميل النفط الى حدود 125 دولار. في عام 2016 يبدأ تعافي العالم لكن بشكل بطيء بسبب المشاكل الجيو-سياسية وفي عام 2025 يكون باستطاعة اوبك ان تعيد سعر برميل النفط الى ما يقارب 45 دولار. اما في سيناريو "الخليج الرخيب" بسبب الطلب المرتفع على النفط والذي يصل الى حدود 2% سنويا يرتفع سعر النفط ما بين الاعوام 2009 و2012. ترفع المملكة العربية السعودية انتاجها ما يؤدي الى استقرار في اسعار النفط الا ان سعر النفط في عام 2025 يقارب الـ 110 دولار/ برميل. وتبقى السعودية هي صاحبة الانتاج الاعلى للنفط في جميع السيناريوهات ويبقى الناتج المحلي الاجمالي ينمو متأثرا بأسعار النفط.

ترجمة أحمد ديركي

تعمل دول المجلس وتتصيح غير قادرة على ايجاد المخرج الصحيح من "عاصفة رملية" وتحديد فرص ازدهار شعوبها. المرحلة الاولى 2007-2012: تقذف منطقة الخليج بإتجاه الفوضى في عام 2009 عندما تقوم اميركا بعمل عسكري ضد المواقع النووية الإيرانية وتحاول صد الهجوم الصاروخي الإيراني بإتجاه القواعد العسكرية الاميركية المتواجدة في الخليج. تكون ردة فعل شعوب دول المجلس عنيفة مما يؤدي الى فترة عدم استقرار داخلي: تسعى الحكومات للتخلص من التهديدات التي تواجه سلطاتها سواء كانت داخلية ام خارجية.

المرحلة الثانية 2013-2020: بسبب الاجباط في البيئة العالمية تفشل الإصلاحات بسبب عدم التركيز على مدى اهميتها ويكون التركيز الأكبر متوجها نحو الاستقرار على المدى القصير على حساب الاستقرار على المدى الطويل.

وتحول ارباح النفط بإتجاه تأمين الاستقرار الداخلي من خلال تكثيف عمليات شراء الاسلحة وتحديث سلسلة من الهجمات الارهابية مما يجعل شعوب المجلس تحصر تركيزها بالامن الداخلي. المرحلة الثالثة 2021-2025: تقع دول المجلس بفخ السيطرة على شعوبها لاخراجها من حالة الذعر. وتفشل الدول في الاستفادة من مكاسب النفط. لكنه، حينها، ينشأ جيل يأمل بصنع مستقبل افضل في بداية عام 2025.

سيناريو "خليج رخب"

تظهر دول المجلس على انها المبدعة في البيئة العالمية بخاصية الطلب المرتفع على الطاقة وارتفاع مستوى "العولمة". والاستقرار في المنطقة يمنح هذه الدول فرصة التركيز على الاستفادة من رأسها البشري على جميع الاصعدة والاستثمار المكثف في التعليم في الوقت الذي يتم فيه التقدم بحذر بإتجاه الإصلاحات السياسية و المؤسساتية لدعم اقتصادها النامي ومجتمعاتها. بهذه الطريقة تكون منطقة الخليج الفارسي حديقة خصبة للازدهار. المرحلة الاولى 2007-2012: زيادة التوتر وعدم الامان يؤدي الى نشوء سلسلة من المؤتمرات ويكون قادة دول المجلس ضمن هذه المؤتمرات لحل المشاكل على المستويات السياسية والثقافية مما يؤدي الى استقرار المنطقة. وفي الوقت عينه يدرك مدى اهمية التعليم وتقرر عدد من دول المجلس ان تبني ثرواتها بتعليم شعوبها وتبدأ الابحاث والتطور بشكل جذري. التشجيع على خلق بيئة عمل اكثر ودية ومؤسسات منظمة وانشاء تمويلات لتطوير الافكار الجديدة وتبدأ دول المجلس فعليا بمقاربة نموذج "وادي السليكون".

المرحلة الثانية 2013-2020: تخف حدة التوتر وتنتج دول المجلس في تخفيض البطالة في الوقت الذي تستعد فيه لاستقبال العمال المهرة الذين تخرجوا من النظام التعليمي والذي تم

المنطقة هو العامل الاساسي الذي يؤثر على دول المجلس من اجل المزيد من الإصلاحات المؤسساتية. • "الخليج الرخب": ظهور دول الخليج كدول ابتكارية في البيئة العالمية. ما هي تفاصيل هذه السيناريوهات الثلاثة وفقاً للتقرير؟

سيناريو "الواحة"

هذا السيناريو قسمه التقرير الى ثلاث فترات زمنية متتالية، كما قسم السيناريوهات الباقية، تمتد الاولى من عام 2007 وصولا حتى عام 2012، اما المرحلة الثانية من هذا السيناريو فهي تمتد من عام 2013 حتى عام 2020 والمرحلة الثالثة والاخيرة تمتد من العام 2021 حتى 2025. ووفق هذا السيناريو تكون دول مجلس التعاون واحة الاستقرار والازدهار في منطقة مضطربة.

المرحلة الاولى 2007-2012: يزداد التوتر في الخليج وتتفاقم قضية ايران والعنف في العراق. يتقدم ويتطور التعاون ما بين دول المجلس لتشكيل استراتيجية اقتصادية ويتم التركيز على بناء القطاع الخاص من اجل جلب الاستثمارات الداخلية والخارجية. يظهر النقص في العمال المهرة ويبدا الإصلاح التعليمي للاستفادة من رأس المال البشري في القطاعات الاستراتيجية.

المرحلة الثانية 2013-2020: ترتفع اسعار النفط بسبب المسألة النووية. تتسارع الجهود الاقتصادية وتتوسع استراتيجيات الاستثمار وترتفع حصة الصناعات المشتركة في اسواق العالم. وفي حينها تكون معايير التعليم قد تكونت في دول المجلس لتخلق سوق عمل بشكل عمق. تركيز محدد بإتجاه ايجاد كليات للإدارة لتعليم جيل التكنوقراط في سبيل رفع مستوى كفاءة القطاع الخاص. في الوقت الذي تتباطأ فيه الإصلاحات السياسية و يزداد فيه الضغط الشعبي من اجل انشاء اجسام استشارية.

المرحلة الثالثة 2012-2025: بنية الحكومة في عام 2025 تختلف بشكل جذري عن عام 2007. جيل من التكنوقراطيين المتعلمين بشكل جيد ويملكون هوية يؤمنون مؤسسات قومية لدول المجلس كفاءة وفعالية. العائلات الحاكمة، في حينها، تعمل على اسلاء النصائح وليس كقادة تنفيذيين. وترتكز الحكومات على سياسات التصنيع الا ان النفط يبقى هو المصدر الاول لعائدات الميزانية ويعود ذلك الى ارتفاع اسعار النفط.

سيناريو "عاصفة رملية"

يصف المستقبل لهذه الدول حيث اللااستقرار في المنطقة يكون العامل الاساسي المؤثر على فعالية دول المجلس في تطبيق الإصلاحات المؤسساتية. في بيئة محبطة عالميا تفشل الإصلاحات بسبب عدم التركيز على جوهرها ونزعة الحكومات في التركيز على الاستقرار على المدى القصير على حساب الوضع على المدى البعيد. بسبب هذه البيئة العنيفة

حيث لكل سيناريو خصوصيته التي يسير عليها وصولا الى النتائج النهائية في عام 2025. قبل الدخول بالتفاصيل التي تصف كل سيناريو يمكن وصف بشكل مقتضب كل واحد من هذه السيناريوهات على النحو التالي:

• "الواحة" تبقى مسألة استقرار المنطقة في استمراريته لتشكّل تحديا لدول مجلس التعاون وتأخرها عن تطبيق الإصلاحات المؤسساتية. • "العاصفة الرملية": عدم استقرار

مستقبل هذه الدول- دول مجلس التعاون الخليجي. قام منتدى الاقتصاد العالمي بمشاركة عدد من الباحثين والمفكرين بدراسة مستقبلية لهذه الدول وصولا حتى تاريخ 2025. فكانت النتيجة على الشكل التالي:

وضع التقرير الصادر عن المنتدى تحت عنوان "دول مجلس التعاون الخليجي والعالم: سيناريوهات لعام 2025" مستقبلا هذه الدول امام ثلاثة احتمالات-او سيناريوهات- وهي الواحة، او العاصفة الرملية، او الخليج الرخب.

فرض الطاقة الشمسية

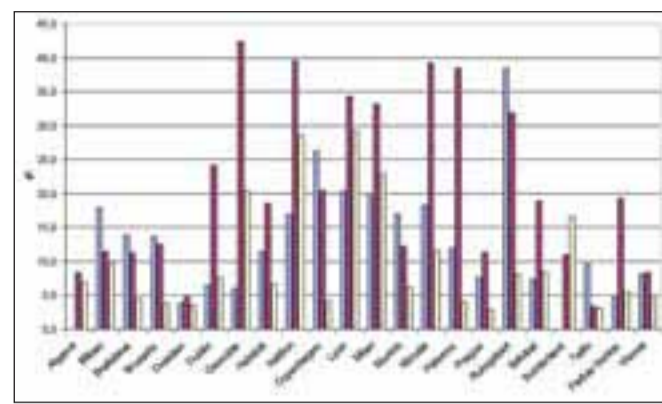
لأن الطبيعة أهم رصيد

مع تنامي الأخطار التي يسببها التغير المناخي من الطبيعي أن نبحث بتشجيع كل ما هو في مصلحة بيئتنا. من هذا المنطلق يقدم لك البنك اللبناني الكندي فرض الطاقة الشمسية الذي يتيح لك استخدام الشمس كمصدر طاقة لتسخين المياه وبالتالي تقليل استهلاك الكهرباء والغازات. وهكذا، توفر بالمصاريف وتساعد في الوقت نفسه في حماية البيئة.

البنك اللبناني الكندي

للمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال بمركز الخدمات على ٠١ ٧٧٧ ٧٧٧ أو زيارة موقعنا على www.lbcnbank.com

مؤشرات ... مؤشرات



40 مليار ريال

كلفة برامج الاستراتيجية الوطنية الصناعية السعودية حتى عام 2020، وكشف وكيل وزارة التجارة والصناعة خالد السليمان عن التوجه لإنشاء 5 تجمعات صناعية في الرياض وجدة والدمام.

3.8 في المئة

معدل البطالة في اليابان خلال نيسان، وقد تراجع الى ادنى مستوى له خلال تسع سنوات بعد اخذ العوامل الموسمية في الاعتبار مقابل 4 في المئة في آذار

وهو اقل معدل منذ آذار 1998... و0.1 في المئة نسبة تراجع الناتج الصناعي الياباني خلال نيسان الماضي بعد وضع المتغيرات الموسمية في الحساب مقارنة بأذار الماضي. وجاءت البيانات أسوأ من توقعات الخبراء وعكسها.

157 مليار دولار

إيرادات قطاع الإلكترونيات الصيني في الربع الاول من العام 2007، وحقت الاعمال الصناعية الرئيسية في القطاع زيادة بلغت 17 في المئة حسب وزارة صناعة المعلومات الصينية.

95.7 مليار دولار

عرضتها مجموعة من المصارف بقيادة رويال بنك أوف سكوتلند للاستحواد على بنك ايه.بي.ان امره الهولندي، وحتى الآن رفضت ادارة ايه.بي.ان اقتناع المساهمين بقبول العرض.

12 مليار دولار

قالت هيئة الطرق والمواصلات في إمارة دبي انها ستفقد على الطرق والتقاطعات والجسور لتخفيف حدة الزحام. وتعتزم الهيئة إضافة طرق تبلغ أطوالها 500 كيلومتر.

1.9 في المئة

معدل التضخم في منطقة اليورو، وظهرت بيانات وكالة الإحصاء الأوروبية (يوروستات) استقرار معدل التضخم في منطقة اليورو التي تضم 13 دولة من دول الاتحاد الأوروبي خلال أيار.

80.7 مليار دولار

تعتزم شركة إيون الألمانية العملاقة للطاقة إنفاقها على إقامة محطة طاقة "نظيفة" خلال السنوات المقبلة بهدف تحقيق خفض كبير في الانبعاثات الغازية المسببة للاحتباس الحراري.

اوكسفام: مازال العالم ينتظر.. وعدم وفاء الـG8 بوعودها كلف خسارة ملايين الارواح

اصدرت مؤسسة اوكسفام تقريرها حول انعكاسات عدم وفاء G8 (مجموعة الدول الثماني) بوعودها التي قطعتمها على نفسها بالنسبة لمساعدة الدول الفقيرة على جميع المستويات سواء اكان بالنسبة لالغاء الديون او زيادة مساعدتها للقضاء على مرض نقص المناعة المكتسب، او القضاء على الفساد او المساعدات الانسانية وما الى هنالك من وعود اخرى وما لهذا النقص بالوعد من تأثير على حياة شعوب هذه الدول.

وجاء التقرير تحت عنوان "العالم ما زال ينتظر" ليقول في بدايته "ان الفقر والمعاناة يمكن ان ينتهيا في زمننا وعلى قادتنا عمل ما في وسعهم لجعل هذا الامر ممكناً" ويكمل التقرير "ان اجتماعات G8 اصبحت هي الاشهر بالنسبة للمناخات موضوع الفقر على المستوى العالمي ووعودها الباهرة. كما ان المطلوب منها اصبح واضحاً وهو الفاء ديون الدول الفقيرة ورفع المساعدات والتجارة العادلة وحفظ الامن والحد من التسلح واتخاذ اجراءات لمؤسسة بالنسبة للتغيرات المناخية ومدى تأثيرها على الفقراء". عندما بدأ العمل بما اقتره الـG8 انقذ العديد من البشر، فمنذ عام 2005 الغيت الديون الرئيسية لـ22 دولة صندوق النقد والبنك الدوليين وادخل الى المدارس ما يزيد عن 22 مليون طفل ووزع ما يقارب 18 مليون ناموسية (قطعة قماش تقي من الحشرات) واصبح بمقدور ما يزيد عن مليون شخص الاستفادة من علاج مرض نقص المناعة المكتسب، كما نشطت اتفاقيات تجارة السلاح حيث هناك 80 دولة تدعم هذه الاتفاقيات الا ان الولايات المتحدة الاميركية صوتت ضدها. رغم كل

هذا التقدم المرحز ما زالت الدول الغنية دون مستوى الإيفاء بالوعد التي الزمت نفسها بها وما زال التقدم نحو الفاء الفقر والمعاناة يسير بخطوات بطيئة جداً. والشيء الذي يصيب متابع هذه الامور بالدهشة هو انه بدل من رفع المساعدات للدول الفقيرة من قبل G8، وفقاً للتقرير، فإن هذه المساعدات انخفضت في عام 2006 لأول مرة منذ عام 1997. وفي اجتماع الـG8 عام 2005 وعدت الدول الغنية برفع مساعداتها السنوية ليصل في عام 2010 الى حدود 50 مليار دولار. الا ان اوكسفام راقبت مسار هذه الوعد ووفقاً لحساباتها تبين لها ان الـG8 لن تحقق وعدها في عام 2010 والشيء المشين هو اذا استمر هذا

المنحى التنازلي في المساعدات فإن جل ما سوف تحصل عليه الدول الموعودة هو ما يقارب 20 مليار من اصل المبلغ الموعود. ويقول التقرير "العالم لا يستطيع الانتظار ارواح ملايين من النساء والاطفال والرجال تزهق بسبب هذا التأخر".

الغاء الدين

تحت هذا الفصل يقول التقرير ان الدول الاكثر فقراً ما زالت قابضة تحت الاعباء حيث ما زالت هذه الدول تدفع يومياً للدول الغنية ما يقارب 100 مليون دولار. ان إتفاقيات الغاء الديون يمكن ان تطبق على 41 دولة فقيرة، بالنسبة لالغاء ديون صندوق النقد والبنك الدولي عليها، لكنه حتى تاريخه، وفقاً للتقرير، استفاد فقط



24 دولة من هذه الاتفاقيات. وهناك ما يزيد عن 60 دولة بحاجة الى الغاء ديونها ما انا كان هناك من امل لتحقيق اهداف الالفية. ويقول التقرير بان معظم ديون الدول الفقيرة ليست غير عادلة وحسب بل لا يمكنها تسديدها. فجزء من ديون المانيا على نيجيريا بحسب تقرير اوكسفام يعود الى بناء الفنادق الفخمة في الثمانينات من القرن الماضي ومعظم ديون فرنسا على العراق يعود الى شراء الاسلحة. حيث معظم هذه الاموال كانت قد اقترضت من قبل الدول الغنية لتأمين الدعم خلال الحرب الباردة وما هي الان الدول الغنية تدير اندها الصماء بالنسبة لالغاء الديون.

الـG8 تفشل في رفع المساعدات

في عام 2005 وعدت الـG8 برفع مستوى المساعدات السنوية بمقدار 50 مليار دولار في عام 2010. ووفقاً لتقرير اوكسفام هذا المبلغ غير كاف وهو مازال يمثل -اي المبلغ الموعود- فقط 0.36% من مدخول الدول الغنية اي ما يقارب نصف الهدف -0.7% الذي اتفقوا عليه في عام 1970. رغم هذا التذي في الوعد الا انه لو دفع هذا المبلغ المنقوص، 50 مليار دولار، لكان في امكانه ان يفعل تغيرات كثيرة، لكنه مع هذا، اي بعد عامين، فإن المساعدات من الـG8 للدول الفقيرة في تدهور وليس في تحسن.

اعتماداً على المسار الحالي ووفقاً لحسابات اوكسفام فإن الـG8 لن تصل الى هدفها بل سوف ينقص المبلغ المرصود ليصبح 30 مليار دولار. وهنا يتساءل التقرير عن ثمن هذا الانخفاض ويوجب بالقول انه وفقاً لآخر ارقام منظمة الصحة العالمية وUNAIDS فإن هذا النقص في المبلغ كان بإمكانه تزويد عدد كبير من الناس بالعناية الصحية ما يعني ان هذا المبلغ كان بإمكانه انقاذ حياة ما يقارب 5 ملايين انسان ويحد من إنتشار مرض نقص المناعة المكتسب.

وبالعودة الى النظر في حجم المساعدات نجد انها مازالت دون الوعد حيث مجموع المساعدات في عام 2006 يمثل فقط 0.3% من دخل الدول الغنية وهو المستوى عينه لعام 1993. مما يعني انه ما من تطور في هذه الخدمات. وفي حال وصول المساعدات الى 103 مليارات دولار فانها تمثل فقط 10% من صرف العالم على الجيش و25% فقط مما انفقته الحكومة الاميركية على حربها في العراق الذي يوازي 1.7 دولار لكل

طفل في العالم الغني اسبوعياً. فإذا اجمعت كل الدول الغنية على الإيفاء بوعودها اي اعطاء فقط 0.7% من مداخيلها حينها تصل المساعدات الى حدود 240 مليار دولار. واهواراً لمدى تضليل الرأي العام في دول الـG8 يقول تقرير اوكسفام بان مستوى المساعدات اقل بكثير مما يظن سكان هذه الدول. حيث اجرت اوكسفام مسحاً في المانيا في شهر آذار من عام 2007 أظهر ان 50% من شعب المانيا يعتقد بان الحكومة انفقت في المساعدات ضعفي المبلغ المقرر. وفي بريطانيا يعتقد الشعب ان المساعدات هي ضعف ميزانية الدفاع.

عدم الإيفاء بالوعد يمكن تلمسه على ارض الواقع حيث، وفقاً لحسابات اوكسفام، لو وقت الـG8 بوعودها لكان مجموع المساعدات يزيد بمبلغ 7.8 مليار دولار عن المساعدات التي صرفت في عام 2006. اي لكان بإمكان 62 مليون طفل اضافي الذهاب الى المدارس.

ويصل التقرير الى الاستنتاج التالي

إن عدم إيفاء الـG8 بوعودها حطم املام ملايين من الفقراء وهذا شئ لا يمكن القبول به. فقد اظهرت الـG8 قدرتها على العمل في حال ارادت ذلك وعندما تفي بالوعد تتخذ ملايين الارواح. مما يعني عدم وجود اي عذر يمنعها من فعل ما تستطيع عمله لمجارية الفقر. وعلى الحكومة الالمانية ان ترتفع الى حد مواجهة التحديات التي تواجهها في عام 2007. كما على انجيبا ميركل قيادة الـG8 لاخذ الخطوات اللازمة لاعادتها الى المسار الصحيح. وأخيراً على الـG8 الإيفاء بوعودها التي قطعتمها على نفسها تجاه العالم.

بوش يرشح روبرت زيليك لرئاسة البنك الدولي

قال الرئيس بوش إن روبرت زيليك، سياتي إلى البنك الدولي بثروة من الخبرة في التعامل مع القضايا الشائكة التجارية والمالية والائتمانية.

وقد قُضى زيليك، الذي رشحه الرئيس بوش ليحل محل بول وولفويتز رئيساً للبنك الدولي، وقته خلال العقدين الماضيين يعمل مع نظرائه في بلدان أخرى للتفاوض بشأن التوصل إلى اتفاقيات حول بعض القضايا مثل الإصلاح التجاري وتخفيف الديون والعلاقات الاميركية مع الصين والسودان.

وأشار بوش في إعلانه عن الترشيح إلى أن زيليك أطلق مفاوضات التجارة العالمية لمنظمة التجارة العالمية الخاصة ببرنامح الدوحة للتنمية؛ كما زاد من عدد اتفاقيات التجارة الحرة بين الولايات المتحدة ودول أخرى؛ وعمل على قضايا مثل توحيد المانيا.

وقد عمل زيليك، الذي طلب منه العودة إلى منصب عام بعد تسعة أشهر فقط بعد أن حصل على وظيفة كبيرة في مؤسسة مالية بنيويورك، وهي غولدمان ساكس، مؤخرًا على تعزيز السلام في منطقة دارفور في السودان.

وقال زيليك "إن الكثير من البلاد، ولاسيما في إفريقيا، محرومة من الفرص بسبب الأمراض وضعف الرعاية الصحية ووفيات الأطفال والجوع وسوء البنية التحتية الزراعية، والافتقار إلى المدارس الجيدة، والتمييز ضد الفتيات والنساء، الحكم غير السليم والفساد، والحاجة لحقوق الملكية وحكم القانون، والبيئة المعرضة للخطر".

وأضاف زيليك أن عمل البنك الدولي "ليس تقديم الصدقات والإحسان"، بل هو مساعدة البلدان ومواطنيها في الحصول على الدعم اللازم لمعالجة المشاكل التي تبدو أحياناً "مذهلة". وأكد انه يوجد، نيل جديد من الزعماء في العديد من الدول الجيلة يتحمل مسؤولية إثبات انه يمكن التغلب على الفقر.

المنتدى الاقتصادي العالمي: الهند أمام ثلاثة سيناريوهات حتى عام 2025

الاقصادية ونموها الاقتصادي المستدام، و النمو المتوازن والاندماج العالمي وهكذا تكون انتقلت الى قوة عالمية مسؤولة ومحترمة.

السيناريو الثالث: الهند عاقلة

اطلقت تسمية (اتاكنا باهرات) على هذا السيناريو وهو يصف الهند على انها "عاقلة من الاتجاه" الذي يمثل فقدان العمل الموحد وغياب القيادة الكفوءة مما يخلق المزيد من المشاكل المتراكمة في الهند.

كما اعتمد التقرير تقسيم كل سيناريو الى مرحلتين زمنييتين، حيث يعتمد التقسيم نفسه لهذا السيناريو.

المرحلة الاولى: رغم كل المؤتمرات والالتزامات بمستقبل الهند، تفشل الحكومة الهندية في اخذ الاجراءات لتطبيق الاصلاحات في الداخل الهندي مما يعني ضعف في البنى التحتية-طرق غير ملائمة واتصالات محدودة ونظام تعليمي ورعاية صحية ضعيفة ولا يوجد إنتباه لادارة المياه- وتكرر الفجوة ما بين الغني والفقير. وتبقى المناطق الريفية في دون تنمية ويرتفع عدد الفقراء والعالطين من العمل.

تصبح البيئة الدولية صعبة: المطالب الاقتصادية والضغوطات الداخلية تعني بأن الولايات المتحدة الاميركية سوف تتسحب من الالتزامات الدولية ويتبعها العالم. وتدريبياً يتباطأ الاقتصاد العالمي. وبذلك لا تصبح الهند مركز ازدهار للاستثمارات العالمية وتبدأ هي الأخرى بالانسحاب باحتة عن مكان أكثر أمناً.

المرحلة الثانية: في ظل مواجهة هذه الصعوبات لم يعد بمقدور الهند، الحكومة الهندية، الوصول الى الاجماع. القرار الوحيد الذي يمكن الموافقة عليه هو زيادة الانفاق العسكري لحماية الهند من الدول المحيطة بها. ويتوقف الشعب الهندي عن الإنفاق الى الحكومة كونها صاحبة طول ويبدأ بالبحث عن الحل ويزداد الفساد والزراعات وفي عام 2025 يكون هناك بريق امل لمستقبل الهند.

سيناريو "الهند اولاً". وهذا السيناريو يمكن ان يقسم الى ثلاث مراحل متتالية وهي ان الناس في الهند يضعون احتياجات بلدهم اولاً، وتتسأ الهند كقائدة في الاقتصاد العالمي وأخيراً دينامية التطور الداخلي في الهند تجعل منها مثالا لبقية العالم. ويقسم هذا السيناريو ايضا الى مرحلتين زمنييتين الاولى من عام 2005 حتى 2015 والثانية من 2015 حتى 2025.

المرحلة الاولى: العديد من الافراد والمجموعات المختلفة تناضل من اجل مستقبل الهند موحدين جهودهم تحت هدف واحد: "الهند اولاً". وفيه جيل جديد من القادة الذين يدفعون قدماً سلسلة الاصلاحات الادارية والتشريعية. ستة حقول بحاجة طارئة لتجديد الاستثمارات على مستوى واسع. وبالتالي تصبح هذه الحقول الستة هم الجميع والركيزة الاساسية لحملة التغيير، التي تعرف بـ "هالة: الوسائد الست لمستقبل الهند"

-تطبيق الفكر -التنمية الريفية والزراعية -العناية الصحية -التعليم -البنى التحتية -كفاءة الحكم

تزداد العولمة ازدهار الهند الاقتصادي بالقوة الداعمة في الوقت الذي توازن فيه الحكومة ما بين الربح السريع واهداف التنمية على المدى الطويل. وفي الوقت عينه تدبر طموحاتها لتصبح قوة عالمية مع دينامية مناطقية بإقامة علاقات مع الدول المحيطة.

المرحلة الثانية:

تنمو البيئة العالمية بنحو أفضل من حالة التباطؤ. فالهند اجرت التحضيرات اللائمة- التي تساهم في التطور. والخارجي- التي تساهم في التطور. بعد عشرين سنة على مرور هذا السيناريو تبني الهند ومجتمعها المقدر على تطبيق الاصلاحات والتنمية المستدامة في داخل البلد مستفيدة من نموها السكاني. وفي عام 2025 تكون الهند قد رفعت دورتها

ذات المعرفة المرتفعة. والحكومة الهندية تعمل على الحفاظ على عالم الاعمال هذا بوضع استثماراتها في هذا الحقل. في الوقت الذي تبقى فيه المناطق الريفية من دون تنمية ودون مستوى الدعم اللازم لها ويزداد عدد الفقراء والعالطين من العمل ما يدفعهم الى النزوح بشكل مكثف نحو المدن، في الوقت الذي تعاني فيه البنى التحتية من مشاكل الكثافة السكانية التي تحدث فيها. يتباحث قادة الهند في "مشكلة الفقر" لكنهم يفشلون في صنع الاصلاحات اللازمة لحل هذه المشكلة.

المرحلة الثانية: الاصلاحات البنوية غير الملائمة يعني ان اقتصاد الهند سوف يواجه العديد من الصعوبات ومعوقات النمو منها بنية تحتية لا يعتمد عليها، نقص في اليد العاملة الماهرة والنمو غير المتوازن بين المناطق.

ويكمل التقرير واصفا هذه المرحلة بأنه في العديد من البلاد الفقيرة البطالة والشباب المهمشين ينضمون الى مجموعات دينية منظرقة تقود الى الجريمة او وصولا الى حد حركة "ابناء التربة" Sons of soil. حينها تستود هذه الزراعات على اهتمامات صانعي القرار في الحكومة مما يجعل من الصعب التركيز على الاجراءات التي تسمح بتطوير النمو والمساواة.

تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي دفع OECD الى التركيز على مدى كفاءة ومنافسة الصناعات المحلية. هذا ما سبب ارتفاعاً كبيراً في البطالة في تلك الاقتصاديات مما دفع الشركات المتعددة الجنسيات الى الانسحاب وهذا بدوره يخفض الاستثمارات في الهند كونها تصرفت كقوة عالمية، حيث اهتمت الهند بالعلاقات المنطقية وهي الان لا تستطيع الاعتماد عليها لدعمها اقتصاديا. فالنمو الاقتصادي فيها غير كاف لخفض الفقر او حتى لرفع مستوى المعيشة. والان- اي في الفترة الثانية وما بعد- طبعاً وفقاً للتقرير، تصبح النجاحات الاولى للهند في السنوات الاولى من القرن الجديد عبارة عن حلم.

• **الهند اولاً:** في الهند الموحدة يضع شعبها احتياجات بلدهم اولاً. وبهذا تصبح الهند من قادة العالم الاقتصادي. ويقول التقرير بان هناك عوامل رئيسية لهذا التفاؤل بمستقبل الهند التي يمكنها ان تقود الدينامية الحالية وهذه العوامل هي:

- الواقع الديموغرافي - رخص اليد العاملة الماهرة - الاصلاحات الاقتصادية المستمرة و الاندماج العالمي

- النظام السياسي المستقر - تسجيل نسب نمو مرتفعة بشكل دائم الا ان ما يركز عليه التقرير هو الاجابة على سؤالين رئيسيين وهما:

-هل تستطيع الهند ربط اهتمامها بالبحث عن الازدهار والامن الدائم؟

- كيف لعلاقات الهند بالعالم بان تؤثر على فكرة الهند؟

من خلال الاجابة على هذين السؤالين يحاول التقرير استقراء مستقبل الهند حتى عام 2025 ومن هنا وضعت هذه السيناريوهات الثلاثة.

تفاصيل السيناريوهات الثلاثة:

عالم بولي: (بولي وود) اسم يعطى لصناعة الافلام الهندية الناجحة. وعنوان "عالم بولي" يعكس المستقبل الذي يكون فيه قادة الهند مهوورين بالكسب الفوري الذي يمكن ان يجنى من الاسواق العالمية ويفشلون في تطبيق العديد من احتياجات الصلاح المحلي. ويقسم التقرير هذه المرحلة المعنونة باسم "عالم بولي" الى مرحلتين المرحلة الاولى هي من عام 2005 حتى 2015 والمرحلة الثانية من عام 2015 حتى 2025.

المرحلة الاولى: الوعد المبهرة من الاعمال الدولية تشجع الحكومة الهندية على اجراء التغييرات اللازمة التي ترع النمو الاقتصادي الحالي. وبهذا تكون اليد العاملة الرخيصة والتكلفة المنخفضة للعمليات عاملان جاذبان للاستثمارات الدولية. ويتمركز هذا الاستثمار في صناعة التكنولوجيا وتحديداً بحقل IT والقطاعات

تعد الهند حالياً احدى الارتفاعات الاساسية لاقتصاد العالم لما تمتاز به من نسب نمو وقدرة انتاجية واستهلاكية كبيرة وهذا ما يدفع معظم المنظمات الاقتصادية في العالم الى محاولة دراسة الهند واستقراء مستقبلها الاقتصادي ومدى تأثير مسارها على اقتصاد العالم. يطلق البعض على الهند اسم شبه القارة الهندية لما تتحويه من تنوع ثقافي كبير يجمع معظم التناقضات في حدود جغرافية تبدو صغيرة. فلقد وصل عدد سكان الهند الى ما يقارب المليار نسمة وفيها 18 لغة مختلفة بين هذا الكم السكاني الهائل. ولا يقتصر الامر على هذا الحد بل يوجد فيها ايضا حوالي 844 لغة محكية و6 ديانات رئيسية.

في اربعينيات القرن المنصرم كان نموها الاقتصادي ضعيفاً الا انه بعد الاصلاحات الجمة التي بدأت في منتصف الثمانينيات وبداية التسعينيات بدأ مسارها الاقتصادي بالتغير ومع تطور العولمة أصبحت الهند تحتل مركزاً مرموقاً في الاسواق العالمية. وما يؤكد اهمية الهند على المستوى الاقتصادي هو رئيس البنك الدولي جيمس ولفسون الذي توقع ان تحل الصين والهند مكان اليابان واوروبا والولايات المتحدة الاميركية كقوى اقتصادية رئيسية في العالم.

نظراً لاهميتها الاقتصادية قامت المجموعة الفيدرالية الهندية للصناعة مع المنتدى الاقتصادي العالمي بمشاركة ما يزيد عن 100 خبير من داخل الهند وخارجها بدراسة صدر عنها تقرير يحمل عنوان "الهند والعالم: سيناريوهات حتى عام 2025".

وضع هذا التقرير ثلاثة مسارات محتملة لمستقبل الهند بعناوين مختلفة.

• **عالم بولي:** الهند بنجاحها الاقتصادي المبدئي سوف تصبح غير مستقرة وان الضغط الاجتماعي والديموغرافي المحلي سوف يؤخران النمو الاقتصادي. **الهند تعلق:** ويصف الهند على انها تفتقر الى العمل الموحد والقيادة الفعالة وهذا ما يؤدي الى تراكم مشاكلها.

Bicc Annual Report 2006/2007: Global Military Spending Exceeds Us \$1000 Billion

On the occasion of the presentation of its 2006/2007 Annual Report, BICC (Bonn International Center for Conversion) publishes alarming figures on military spending worldwide. With US \$1,030 billion spent in 2005, the 1000 billion Dollar limit has well been broken. Continued militarization is also mirrored by a rapid increase in armed conflicts: Between 2005 and 2006, the number of conflicts with at least the sporadic use of violence rose from 91 to 111. This trend toward global militarization, BICC experts reckon, is connected with US military spending, which came to 46 percent worldwide. They accuse the US government of "dated strategic thinking" particularly in the cases of Iraq, Afghanistan and Iran.

"The year 2006 was not a good year for peace", reports Peter J. Croll, Director of BICC. The general trend toward increased global militarization continued in 2005, the last year for which reliable data was available at the time of writing. For the first time, military expenditure in absolute figures exceeded US \$1000 billion, corresponding roughly to 2.5 percent of the global gross domestic product (GDP). This represents a rise of 25 percent since 2001. Global military expenditures



per capita also increased from US \$135 in 2001 to US \$173 four years later (US \$160 in 2004).

"Increased military spending is first and foremost a result of the inflated US military budget due to the war in Iraq, but also of the considerable increase in military expenditures in Russia, India and China", explains Croll. With US \$478 billion, the US military budget accounts for 46 percent of global military expenditures. Military spending in Russia amounted to an estimated US \$21 billion in 2005 (an increase of 34 percent since 2001), India's military spending was recorded at US \$20.4 billion in 2005, and in

China, military expenditures increased to an estimated US \$41 billion (26.1 billion in 2001).

A parallel development is found in absolute figures of military personnel and paramilitary groups; namely an increase from 26.8 million in 2004 to 31 million in 2005. The ratio of soldiers to civilians worldwide is an estimated 1 to 200.

The Near and Middle East appears to be the region with the highest militarization in the world. This particularly holds true for the share of military expenditure in GDP (5.2 percent in 2005) and the ratio of soldiers to civilians (on average 1 to 87).

Iraq, Afghanistan, Iran—Conflicts and courses of action

BICC considers the conflicts in Afghanistan and Iraq to be the most pressing hot spots. But the dispute over Iran's nuclear program also presents a high potential for conflict. "There is no patent remedy. Still, the contradiction between the claim to global leadership by the US government and its fatal shipwreck in the solution of conflicts cannot be overlooked," stresses Volker Franke, Head of Research at BICC. The United States' current problems are also due to dated strategic thinking of decision-makers who acquired their political influence in the

Reagan era.

Lack of vision led to an escalation of violence in Iraq. Sectarian violence in terms of scope, complexity and fatalities has rapidly increased. "There are indeed courses of action that could be taken, such as the beginning of a new policy of détente, that puts security in Iran within the larger context of security in the region (Middle East conflict, Iran, Yemen, Syria, Pakistan, Gulf States)," assesses Franke. In his opinion, all parties involved (Iraqi government, but also the most powerful Shiite leaders) should conduct talks about options for sustainable peace. The goal is the process of national reconciliation, which contains violence and preserves the unity of the Iraqi state. Finally, the Bush administration has to make a clear statement that Washington is neither interested in the control of Iraqi oil nor in establishing permanent military bases in the country.

Sustainable security in Afghanistan must be accompanied by targeted social and economic development. Apart from offering schooling and professional education as well as prospects of civilian employment, the international community has to urgently deal with the fight against increasing opium production

and the illegal narcotics trade in Afghanistan. "Involving Pakistan in the process is central to the stability of Afghanistan," stresses Franke. One of the priorities is to introduce a border control system that is accepted by both sides, and for both sides to accept the current borderline as legitimate.

The new deadline set by the United Nation Security Council for Iran to stop its uranium enrichment activities will expire on 23 May. BICC experts believe the international community's policy on Iran has reached an impasse. "It is time for a change of course and an offer of serious negotiations without preconditions, however, with the declared goal of strictly controlling the Iranian uranium enrichment program," explains Croll. As Iran is in the process of acquiring the ability for uranium enrichment, it is no longer decisive to prevent its enrichment capacity per se. In fact, Iran must now be prevented from actually producing nuclear weapons by a new negotiation strategy. BICC experts expect the United States to make a similar policy change vis à vis Iran as was done towards North Korea in early 2007 instead of a further, dangerous escalation of nuclear armament.

Social Conflict in Rural China



By Yu Jianrong

Social conflict is the taboo of Chinese political discourse. With "an overriding need for stability" and "a harmonious society" as the official policy lines, the potential negative social and political impacts of social conflict make it a highly sensitive topic in China. Thus, for academics, the subject is a veritable mine field that most stay away from – resulting in a lack of in-depth and systematic research on social conflict in China. This is evidenced by the mainstream characterization of normal social conflict as pathological, and thought better to be covered up out of a concern over negative political consequences. Because social conflict is seen as a kind of social disease, its legitimacy is often denied and the interests and needs of the relevant social groups dismissed – particularly those disadvantaged groups that lie at the core of conflict in society.

Rather than attempting to understand and address the roots

of these conflicts, Chinese leaders are more inclined to suppress them in order to keep them out of the public eye. This mentality and practice not only works to aggravate conflict, but also diminishes the legitimacy of the rulers by contradicting their touting commitments to "seek the truth from the facts". When the leadership fails in its commitments, the likelihood of social turbulence breaking out in China increases. Conversely, while social action and mobilization increase the risk of social upheaval, they have important positive implications for social development. Understanding social conflict and its root causes creates an opportunity to both proactively confront social injustices and avert breakdowns in Chinese society.

In Chinese society today, large-scale conflicts are most likely to erupt in rural versus urban areas. This is primarily due to a combination of the central government's inability to control the vast and remote areas of China, and the lack of a clear set of common interests among the highly

diverse populations of rural China. In the past ten years, China has experienced a rapid period of transition from a planned to a market economy. In the process, farmers' economic interests have grown far more slowly than the national average.

This widening 'wealth gap' has made social justice a focal issue for disgruntled peasants. Peasant interests have also been gravely impacted by the huge tide of land appropriation in recent years.

In the next decade or two, China will likely enter a period of frequent social conflict. Peasants are likely to join hands with workers and members of the lower intellectual class and confront the elitist alliance that dominates society, creating political, economic and social upheaval in China. To prevent social unrest from triggering a revolution, it is imperative to address issues of social injustice as well as create the effective channels for their expression. Such a mechanism must be built upon fair constitutionalism and reform of the core values in Chinese society.

قرض العناية بالأسنان
هل تعلم تعلم دائماً بأهمية العناية بالأسنان من فريست
للحفاظ بنقدهم الرائع، أصبح حلمك حقيقة لن تفاجئك بعد اليوم في سعيك
لتحافظ العناية بالأسنان، لأن فريست للفنان بنك، يعطي بطاقة التهانؤ، بدون دفعه لأن
ويكون خدماتك، للمره من المعلومات، وبمهلك الاتصال بنا على الرقم ٠٤ - ٧٢ ٧٢ ٧٢
أو زودنا أي من قهواننا مستعدنا خدمتك والإجابة على أسئلتك.

FNB
فريست ناشونال بنك

وزارة الطاقة والمياه تعقد مؤتمراً حوارياً حول النفط وكيفية ادارته القاسم: نحتاج الى 10 سنوات للجزم بوجود النفط في لبنان

عقدت وزارة الطاقة والمياه مؤتمراً حوارياً في فندق كراون بلازا حول احتمال وجود النفط في لبنان. وحاضر في المؤتمر الخبير النفطي فاروق القاسم حيث طرح وجهة نظره حول هذا الموضوع موضحاً مدى حاجة العالم لاكتشاف حقول نفطية جديدة خاصة بعد تزايد الطلب العالمي على النفط بعد ان دخلت الصين والهند على خط الاستهلاك بكميات كبيرة نتيجة التطور الصناعي فيهما، مما يسمح للبنان، في حال تواجد النفط فيه، بالدخول الى هذا العالم النفطي بالوقت الصحيح. ومن جهة اخرى حذر من "غرام النفط" الذي يمكن ان يكون له انعكاسات سلبية وليس ايجابية على الدول التي يحتلها ان يوجد فيها نفط ان لم تكن مؤهلة لهذا اكتشافه. والمقصود هنا عملية

التأهيل اي النظام المتكامل من هيكلية الدولة وصولاً حتى نظام العمل وطبيعته ومدى تأثير هكذا تغيير في طبيعة العمل على البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وبالنسبة للبترول في لبنان. يقول القاسم "لبنان- اذا دخل عصر النفط- سوف يدخل في وقت مناسب وسبب هذا هو ان هناك ازدياد مستمر في الطلب العالمي للنفط والذي يهجم العالم هو ان هذا الازدياد اصبح مخيفاً بعد دخول الصين والهند واستمرار نموها ما يعني ان الطلب على النفط سوف يبقى مرتفعاً. والواقع النفطي الحالي لا يمكنه التجاوب مع ازدياد الطلب"، ويضيف ان المعضلة الثانية هي "ان الانتاج، اي انتاج النفط، في تصاعد بينما

سوكلين تدعم مشروعاً لفرز النفايات في جنوب لبنان



عقدت شركة سوكلين وجمعية نداء الارض مؤتمراً صحافياً مشتركاً للاعلان عن تعاون مشترك، يقضي بتقديم شركة "سوكلين" معدات تقنية ومكتبية للجمعية مساهمة في مشروع "فرز النفايات" الذي تنفذه "نداء الارض" في منطقة عربصاليه منذ نحو 12 عاماً. وشارك في المؤتمر الذي يصادف يوم البيئة العالمي نقيب الصحافة محمد البعلبكي ومدير العلاقات العامة في شركة "سوكلين" جاد نعيمه ورئيسة جمعية "نداء الارض" زينب مقلد نور الدين. بداية تحدث البعلبكي فأكد اهمية البيئة في حياة الانسان، وقال عندما نقول "سوكلين" نقول "نظافة"... ثم كانت كلمة لنعيمه أكد فيها على ان شركة سوكلين لطالما دعمت وقامت بنشاطات بيئية متعددة ومتنوعة وحتى من خارج النطاق التعاقدى لعلها عبر المساهمة مع المدارس والجامعات والجمعيات البيئية

اجتماعية والاهلية ومختلف مكونات المجتمع المدني وذلك بهدف نشر الوعي البيئي من اجل بيئة صالحة ومستقبل افضل. واذ كان نداء الارض ان نطلعكم اليوم وهو يصادف يوم البيئة العالمي على التعاون المهم والمثمر الذي قام بين جمعية نداء الارض وشركة سوكلين. اما مقلد فأكدت على التاريخ الطويل لجمعية "نداء الارض" في عملية فرز النفايات والبداية الصعبة التي واجهتها عند بدايتها في العام 1995 سواء على مستوى نشر الوعي لاهمية الفرز او سبل التصريف والامكانيات المادية وغياب الرعاية، الى ان وصل المشروع الى ما هو عليه اليوم. وشددت على اهمية اعتماد الفرز من المصدر لانه الحل الوحيد لمشكلة النفايات. واذ شكرت سوكلين على مساهمتها، اوضحت ان هذه المساهمة عبارة عن مكبس

بنك بيروت وشركة سنا للضمان؛ السحب الثاني - "شركاء لخدمة التعليم"

من خلال تسليم احد فروع بنك بيروت ش.م.ل. الـ 42 المنتشرة على جميع الاراضي اللبنانية "القسيمة" الموجودة داخل المفكرة المدرسية الخاصة بالمدارس الكاثوليكية، تعطي حملة "شركاء لخدمة التعليم"، التي اطلقت في تشرين الاول 2006، تلاميذ المدارس الكاثوليكية امكانية ربح "منحة مدرسية" او "كومبيوتر محمول HP"، والمشاركة

بثلاث سحب. وقد سلم بنك بيروت ش.م.ل. وشركة سنا للضمان ثلاث منح مدرسية وثلاث كومبيوترات محمولة ماركة HP لستة تلاميذ ربحوا خلال الفصل الدراسي الثاني وذلك خلال الحفل. وقد اجري مسبقاً سحب بالقرعة لاختيار اسماء الاربعة الستة، تحت اشراف رئيس ديوان مديرية اليانصيب الوطني اللبناني نجلا حبيش.

وزع بنك بيروت ش.م.ل. وشركة سنا للضمان-عضو Allianz Group، جوائز للاربعة في السحب الثاني لحملة "شركاء لخدمة التعليم"، وذلك في إطار تعاونهم مع المدارس الكاثوليكية في لبنان للمساهمة في تطوير القطاع التعليمي. وقد اقيم لهذه المناسبة حفل استقبال في فندق "Le Royal"-ضبية.

بيان السياحة تنهض هذا العام لتعلم خسائر 2006

غسان عبدالله: ننتظر الحلول ولو بهدنة الـ 100 يوم وإلا فالأوضاع صعبة



ما اضيق العيش لولا فسحة الامل، بالرغم من الغيوم التي نراها تعبق بالاجواء، نتمنى ان تكون ليلة صيف باردة لا بد من ان تزول بسرعة". ويقول عبدالله انه "في بداية التسعينات قررت بناء مسبح للفئات المتوسطة والشعبية في ظل واقع اصبح فيه الشواطئ والمنشآت ليست بمتناول هذه الطبقة، فكانت انطلاقاً جيدة ولتاريخه ما زال يشوبها من حين لآخر تشويحات من اعتداءات نيسان 1996 الى اعتداءات 2000



يصف غسان عبدالله نفسه على أنه "مواطن لبناني متفائل دائماً بالشعب وبالوطن رغم كل ما يشوب الواقع من بصمات سوداء، فاللبناني الذي اعرفه هو المفترّب والتاجر والاقتصادي ومدير البنك والعمل والمقاوم في سبيل وطنه، اما اللبناني الاخر، لبنان الدمار والمؤامرة فهذا بعيد جداً عن واقعي الذي لا اريه الا ناصع البياض وعليه فانا اعمل واعمل ليس من اجل العمل وتسجيل نقاط بل من اجل التقدم والنجاح".

فحرب تموز وحالياً حرب المخيمات، وبعدها افتتحت مسبح لاغونا للنساء حيث اصبح مسبح النساء ضرورة اجتماعية لفئة كبيرة من الناس كان لا بد من النظر اليها بايجابية وواقعية وحالياً افتتحتنا مسبح وموتيل Sol-Palmera حيث الشاليهات والموتيل مخصصة للعائلات، أملين ان يحمل المستقبل كل ما هو جديد وجميل. كما ذكرت انفاً الواقع الامني الحالي واقع صعب جداً وان لم تقدم لنا الايام المقبلة حلاً ولو لهدنة الـ 100 يوم التي انتظرناها بفارغ الصبر فمسيرنا صعب جداً وأبيل الى السقوط".

غسان عبد الله هو: صاحب ومدير / مسبح ومنتزه الجسر - الدامور / صاحب ومدير / مطعم شاتو دي مر - الدامور - cha-teau-de-mer
صاحب ومدير / مسبح لاغونا للسيدات - الدوحة / الناعمة / صاحب ومدير / مسبح وموتيل Sol-Palmera للعائلات



تعلن شركة سوكلين ش.م.ل عن رغبتها لملء الوظائف التالية من الجنسية اللبنانية:

١ - سائقو شاحنات خفيفة وثقيلة.

٢ - عمال تنظيفات.

لمزيد من المعلومات، الإتصال بالأرقام التالية :

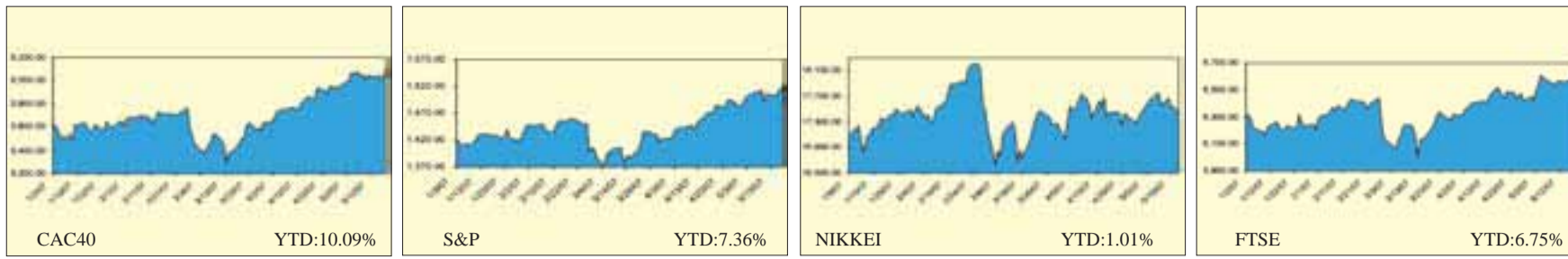
٠٣ - ٧٤٢ ٠٠٠ | ٠١ - ٥٨٧ ٠٠٢ | ٠١ - ٥٨٧ ٠٠١

<p>لبنان - الحمراء - شارع منيمنة - بناية الشيخ هاتف وفاكس: 00961 1 746333 / 00961 1 746444 / 00961 1 743796</p> <p>ص.ب: 6517/113 الحمراء - بيروت - لبنان</p>	<p>الجمهورية العربية السورية دمشق - المزة - شارع العلم د. صباح هاشم هاتف: 00963 11/ 6621851 / 00963 11 / 6615694 فاكس: 00963 11 / 6615694 ص.ب: 60510 سوريا - دمشق</p>	<p>جمهورية مصر العربية القاهرة مجدي رياض هاتف: 0020 2 / 7452337 ص.ب: 232 - الهرم</p>
--	---	--

التوزيع داخل لبنان، شركة الأوائل للتوزيع - هاتف: 01/666314-5

الاقتصاد

www.immarwaiktissad.com
e-mail: immar@immarwaiktissad.com
info@immarwaiktissad.com



أسواق لبنان والعالم

Lebanese International Bond Issues			
DEBT INSTRUMENTS	Maturity	YTM	MidPrice (\$)
Sovereign Debt			
R. Lebanon 7 3/8	Jun-08	7.88%	99.00
R. Lebanon 10 1/8	Aug-08	7.82%	102.00
R. Lebanon Euro 7 1/4	May-09	6.13%	101.00
R. Lebanon 10 1/4	Oct-09	8.08%	104.00
R. Lebanon FRN (libor+3.25%)	Nov-09	8.55%	99.50
R. Lebanon 7	Dec-09	8.11%	97.00
R. Lebanon 7 1/8	Mar-10	8.15%	97.00
R. Lebanon 7 7/8	May-11	8.40%	97.75
R. Lebanon 7 3/4	Sep-12	8.46%	96.50
R. Lebanon 8 5/8	Jun-13	8.54%	99.88
R. Lebanon 7 3/8	Apr-14	8.60%	93.25
Central Bank of Lebanon 10%	Apr-15	8.66%	107.00
R. Lebanon 8 1/2	Jan-16	8.71%	97.63
R. Lebanon 11 5/8	May-16	8.85%	116.38
R. Lebanon 8 1/4	Apr-21	8.88%	94.25
Private Issues			
B. Mediterranee 6 1/4	Aug-07	4.64%	100.07
Fransabank 8 1/2	Dec-07	5.04%	101.38
Credit Libanais 6 7/8	Sep-08	6.86%	99.50
Audi Investment Bank 10.75	May-10	8.13%	106.00
B. Mediterranee 7 5/8	Jul-10	7.76%	98.63
B. Mediterranee 7 5/8	Dec-12	8.08%	97.00

Beirut Stock Exchange					
Stock	Closing Price\$	YTD	PER 06 E	PBR 06 E	M.Cap. (\$mil)**
Solidere (A)	16.21	1.3%	20.2	1.5	2,662.3
Solidere (B)	16.02	0.1%	20.0	1.5	
BLC Bank	10.00	0.0%	33.9	8.3	403.2
Banque Audi listed	59.00	0.0%	11.7	1.4	
Banque Audi GDR	61.50	9.9%	12.2	1.5	2,015.1
Bank of Beirut-Listed shares	13.00	1.6%	14.6	2.3	527.8
Bank of Beirut-Pref.Call Class B	11.50	0.0%	NA	NA	34.5
Bank of Beirut-Pref.Call Class C	25.00	0.0%	NA	NA	73.0
Byblos Bank-Listed shares	1.75	-3.3%	9.1	0.9	733.8
Byblos Bank-Priority shares	1.82	0.6%	9.4	1.0	
Byblos Bank-Pref. Call-listed	100.00	-2.1%	NA	NA	100.0
BEMO Bank -listed	4.15	3.8%	9.4	0.7	66.4
BLOM Bank GDR	70.25	21.9%	8.3	1.3	1,436.3
BLOM Bank Listed	65.00	9.2%	7.7	1.2	
Rymco	1.00	0.0%	15.6	0.6	25.0
Holcim Liban	1.88	5.6%	28.4	2.0	440.3
Ciments Blancs Bearer	2.00	0.0%	4.4	1.9	18.0
Ciments Blancs Nominal	1.40	7.7%	3.1	1.4	12.6
Uniceramic Nominal A	0.90	-5.3%	15.3	1.4	11.6
Uniceramic Bearer C	1.75	0.0%	29.7	2.8	22.5
Beirut Interbank Fund	101.00	-1.9%	NA	NA	20.2
Beirut Global Income Fund	99.00	-1.0%	NA	NA	33.7
Beirut Lira Fund*	102,500	-1.9%	NA	NA	28,187.5
Beirut Golden Income *	103,500	-3.3%	NA	NA	42,435.0

Over - the - Counter					
Stock	Mid Price	YTD	PER 06 E	PBR 06 E	M.Cap. (\$mil)**
SOLIDERE GDR	16.5	3.1%	15.5	1.3	2,722.5
AUDI GDR	62.3	13.3%	11.1	1.3	2,041.3
BLOM GDR	71	22.4%	7.4	1.2	1,526.5

The closing prices as of 05 - 06 - 2007
 *Price and all calculations quoted in Lebanese Pounds
 **The Market Capitalization and other ratios reflect all categories of outstanding ordinary shares at end of period

Arab Markets		
Company Name	Last	YTD
Saudi SE	7385	-6.91%
Saudi Basic Industries Corp.	119	12.00%
Saudi Telecom Co.	62.25	-25.45%
Saudi Electricity Co.	11.5	-11.54%
Al Rajhi Bank	78	-59.48%
Samba Financial Group	134.25	0.19%
Riyadh Bank	50	-21.88%
Kuwait SE	11480	14.03%
National Bank of Kuwait	2200	1.82%
Mobile Telecommunications Co.	4320	23.15%
Kuwait Finance House	2580	15.50%
The Public Warehousing Co.	1980	14.14%
The Gulf Bank	1640	-8.54%
The Commercial Bank of Kuwait	1340	20.90%
DUBAI FM	4400	6.61%
Emaar Properties Co.	12.10	-1.24%
Emirates Bank International	9.05	-40.33%
National Bank of Abu Dhabi	21.50	1.63%
National Bank of Dubai	9.02	0.22%
Emirates Telecommunication Corp.	18.07	10.16%
Shuaa Capital	5.17	9.28%
DOHA SM	7430	5.69%
Industries Qatar Co.	100.9	15.66%
Qatar Telecom	249.5	9.78%
Qatar National Bank	220	-10.45%
Qatar Gas Transport Co.	21.4	34.11%
The Commercial Bank of Qatar	112	12.05%
Doha Bank	87	-13.33%
BAHRAIN SE	2315	4.39%
Bahrain Telecommunication Co.	0.98	3.06%
Al Ahli United Bank	1.35	11.11%
Investcorp Bank	2377	0.29%
Arab Banking Corporation	1.71	18.13%
Gulf Finance House	2.13	-13.15%
National Bank of Bahrain	0.80	-25.00%

Lebanese Treasury Bonds						
Months	Issuing Date	Maturity Date	Circular	Discount Rate (%)	Yield (%)	Value (L.L)
6	17/05/07	15/11/07	292	6.99	7.24	10,000
12	05/10/07	05/08/08	295	7.19	7.75	10,000
24	05/10/07	05/07/09	295	8.50	10,000	10,000
36	05/10/07	05/06/10	295	9.32	10,000	10,000

وراء الارقام نمو ملحوظ في أسواق الخليج

تشهد الاسواق الخليجية إقبالا جديداً بعد التصحيح الذي شهدته في السنة الفائتة ووصلت الى مستويات جذابة وباتت مط انظار الكثير من المستثمرين الاجانب والصناديق. ومن العوامل الإيجابية: - ثبات اسعار النفط عن مستويات 65 دولار للبرميل وهو مستوى عال الى حد ما. - انخفاض حدة التوتر مع إيران واستبعاد حصول مواجهة عسكرية. - نسب نمو عالية تحركها هذه المنطقة من حيث الناتج. - فتح الباب في السعودية الى رعاية الأجانب للاستثمار في السوق. - توافر سيولة عالية في هذه الأسواق. - قيام هذه الدول بإستثمارات كبيرة في البنية التحتية. - عودة إدراج أسهم شركات جديدة في البورصة مما يساهم في إنتعاش الاسواق المالية. وللتأكيد على ذلك إعلان الامير الوليد بن طلال أخيراً طرح 30% من شركة « المملكة القابضة» في السوق السعودي وينتظر ان يكون هذا الاصدار الاكبر من حيث الحجم في المنطقة. بعدما تم طرح أسهم «كيان» للبترول وكيمويات وأربع شركات تامين فاق الطلب عليه عشر اضعاف العرض. من جهة ثانية فإن اقبال الشركات المصرفية الاميركية على السوق السعودي وفتح فروع ومراكز في الرياض مؤشرا لا يستهان به على عودة الزخم الى هذا السوق، لا سيما ان هذه الشركات هي شركات ضخمة وذات مكانة كبرى عالميا، وذلك يعني ان السوق قابلة للصعود مع الاشارة الى ان النمو في الدول الخليجية يتجاوز النمو الذي يتحقق في الدول الاوروبية والاميركية.

طارق فرح

FFA FINANCIAL FUNDS ADVISORS INTERNATIONAL S.A.L.

مؤسسة مالية رقم 18 خاضعة لرقابة مصرف لبنان وسيط معتمد في بورصة بيروت
 بناية تماري، شارع اللبني، وسط بيروت التجاري
 TEL: 00961 1 985195 FAX: 00961 1 985193
 Web Site: www.ffa.com.lb - e-mail: ffa@ffa.com.lb

فرنسبنك I 3X3 GEM. نجاح كبير بكافة المعايير
 فرنسبنك II 3X3 GEM. المزيد من النجاحات الكبيرة

15.3%

إجمالي الفائدة المضمونة لـ 3 سنوات

+ 100% رأسمال مضمون

+ إمكانية لعائد غير محدود

الحد الأدنى للإستثمار \$5,000

FIB FRANSA INVEST BANK
 فرنسبنك للاستثمار برون

فرانسبنك

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بمديرية القطع في فرنسبنك: 01/781917 - 01/7416978 - 01/7418978
 أو بمرکز خدمة الزبائن: 01/721000 أو زيارة أحد فروعنا

Beirut Golden Plaza

مركز نوم لراحتك النامه
 مع أفخم وأجمل القاعات في لبنان لإقامة الأعراس والمناسبات السعيدة
 أحد أكبر وأهم النوادي الرياضية للرجال والنساء

قاعة الأوبرا بجوار أجمل السمعات الثلاثة مع شاشات صديقة ومآكلون فاخرة

01/450861 - 01/450862 - 01/450863 - 03/215663